استقراءُ علاماتِ الفعلِ في التراثِ النحويِّ
دراسةٌ تحليليّةٌ

د/ مساعد بن محمد الغفيلي (*)

الملخص:

للفعل علاماتٌ تميّزه، وخواصُّ يُعرف بها، بعضُها عامٌّ يدخل على أزمنته الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، وبعضُها خاصٌّ بزمنٍ دون آخر، وبعضها يشترك فيها زمنان، وهذه العلامات التي تدلّ على الفعل كثيرةٌ، ومتفرّقةٌ في كتب النحويّين، ويُعنى هذا البحث باستقراء هذه العلامات في التراث النحوي، ودراستها، وتحليلها، وبيان العامّ منها والخاصّ، وأوجه اختصاص الفعل بها دون أخوَيه، أو اختصاص زمنٍ بها دون آخر، وما ذُكر فيها من أحكامٍ وفوائدَ.

وقد اشتمل هذا البحث على مقدّمةٍ، وتمهيدٍ، وثلاثةِ مباحثَ، وخاتمةٍ، عرّفت في التمهيد بالعلامة والخاصّة، وبينت الفرق بين دلالة الحدّ ودلالة الخاصّة، وتحّدثت في المبحث الأول عن علامات الفعل العامّة، وفي الثاني عن العلامات الخاصّة بكلّ زمنٍ من أزمنته الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، وخصصت الثالث ببعض الأحكام والفوائد المتعلّقة بهذه العلامات، وبيّنت في الخاتمة أبرز ما توصّل إليه البحث من نتائج، منها: أن تمييز الشيء عن غيره قد يكون بالحدّ، وقد يكون بالعلامة، والتمييز بالحدّ أضبط وأتمّ؛ لاطّراده وانعكاسه، أمّا العلامة فتطّرد، ولا تنعكس، وقد يُختار التمييز بالعلامة دون الحدّ؛ تيسيرًا وتسهيلًا على المتعلِّم. ومنها: أن كثيرًا من النحويّين قصروا

(*) أستاذ النحو والصرف المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها – كلية اللغات والعلوم الإنسانية ـ جامعة القصيم.

gfielie@qu.edu.sa

حديثهم على علامات الفعل العامّة دون الخاصّة، واقتصر بعضهم على ذكر بعضها على الرغم من كثرتها؛ وذلك لشهرتها، وكثرة استعمالها. ومنها: أنه لا يُشترط وجود العلامة في الكلمة لتمييز نوعها، بل يكفي أن تكون هناك صلاحيةٌ لقبولها. ثمّ ذيّلت البحث بثَبَتٍ للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: استقراء – علامات الفعل– العامّة – الخاصّة – التراث النحوي – تحليل.

المقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فإن الكَلِم في العربية ينقسم إلى أقسام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف، ولكلّ واحدٍ من هذه الأقسام الثلاثة علاماتٌ تميّزه عن أخوَيه، وللفعل علاماتٌ تميّزه، وخواصُّ يُعرف بها، بعضُها عامٌّ يدخل على أزمنته الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، وبعضُها خاصٌّ بزمنٍ دون آخر، وبعضها يشترك فيها زمنان.

العلامات التي تدلّ على الفعل كثيرة، وهي نوعان: لفظية، ومعنوية، واللفظية إمّا أن تكون في أوّل الفعل، أو في أوسطه، أو في آخره، وبعض النحويّين اكتفى بذكر علامةٍ واحدةٍ للفعل، ومنهم مَن ذكر علامتين، ومنهم منَ ذكر ثلاثَ علاماتٍ، ومنهم مَن ذكر خمسًا، ومنهم مَن ذكر عشرًا، ومنهم مَن ذكر خمسَ عشرةَ، ومنهم مَن أوصلها إلى عشرين، ومنهم بين ذلك، ومن النحويّين مَن زاد في أحد كتبه على ما ذكره من علاماتٍ في كتابٍ آخرَ له.

وعلامات الفعل متفرّقةٌ في كتب النحويّين، ولم أقف – حسب علمي – على دراسةٍ جمعت شتاتها؛ وبيّنت العامّ منها والخاصّ؛ لذا ارتأيت أن أقوم باستقراء هذه العلامات في التراث النحوي، وأن أتناول بالدراسة والتحليل كلَّ ما يدلّ على الفعل من علاماتٍ وخواصَّ، مبيّنًا أوجه اختصاص الفعل بها دون أخوَيه، أو اختصاص زمنٍ بها دون آخر. وقد اتّبعت في هذا البحث المنهج التحليلي الاستقرائي.

وقد انتظم هذا البحث في مقدّمةٍ، وتمهيدٍ، وثلاثةِ مباحثَ، وخاتمةٍ:

تحدّثت في **المقدّمة** عن أهميّة الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج البحث، والدراسات السابقة، وخطّة البحث.

أمّا **التمهيد**، فقد تحدّثت فيه عن معنى العلامة والخاصّة، والفرق بين دلالة الحدّ ودلالة الخاصّة.

وأمّا **المبحث الأوّل**، فقد تحدّثت فيه عن علامات الفعل العامّة.

وأمّا **المبحث الثاني**، فقد بيّنت فيه علامات الفعل الخاصّة بكلّ زمنٍ من أزمنته الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر.

وأمّا **المبحث الثالث**، فقد خصصته بالحديث عن بعض الأحكام والفوائد المتعلّقة بهذه العلامات.

وأمّا **الخاتمة**، فقد رصدت فيها أبرز ما توصّل إليه البحث من نتائج. تلا ذلك ثَبَتٌ لمصادر البحث ومراجعه.

آمل أن أكون قد وُفِّقت إلى ما رجوته في هذا العمل وابتغيته، وأسأل اللهَ أن ينفعَني به، وأن ينتفعَ به كلُّ قارئٍ، إنه سميعٌ مجيبٌ، وبالإجابة جديرٌ.

التمهيد:

معنى العلامة والخاصّة، والفرق بين دلالة الحدّ ودلالة الخاصّة.

أوّلًا: معنى العَلَامَة.

العَلَامَة في اللغة:

العَلَامَةُ – بتخفيف اللام المفتوحة – السِّمَةُ، وجمعُها عَلَامٌ(١). والعَلَامَة: الأَمَارَةُ(٢)، وما يُعَلَّمُ به الشيءُ(٣). وعلامةُ الشيءِ: ما يُعرف به(٤). والعَلَامَةُ: شيءٌ يُنْصَبُ في الفَلَوَاتِ تهتدي به الضَّالَّةُ(٥)، وشيءٌ منصوبٌ في الطريق يُهتدى به(٦)، والفصلُ بينَ الأرضين(٧).

والعلامةُ: الآيةُ والدلالةُ، وعلامةُ الشيءِ: آيتُه التي تعلنُ عنه، ودلالتُه التي تشيرُ إليه(٨). قال ابن دريد: «وعَلَامَةُ الشيءِ: الدَّالَةُ عليه»(٩). وقال ابن فارس: «(عَلَمَ): العينُ واللامُ والميمُ أصلٌ صحيحٌ واحدٌ، يدلُّ على أَثَرٍ بالشيءِ

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ١٧٦/٢ (علم)، ولسان العرب: ٤١٩/١٢ (علم)، والقاموس المحيط: ١٥١/٤ (علم).

(٢) ينظر: المصباح المنير: ٤٢٧/٢ (علم)، والكلّيات: ٦٥٣، والمعجم الوسيط: ٦٢٤/٢ (علم)، ودستور العلماء: ٢٦٨/٢.

(٣) ينظر: المعجم الوجيز: ٤٢٢ (علم).

(٤) ينظر: دستور العلماء: ٢٦٨/٢.

(٥) ينظر: المحكم: ١٧٦/٢ (علم)، واللسان: ٤١٩/١٢ (علم)، وتاج العروس: ١٣١/٣٣ (علم).

(٦) ينظر: القاموس المحيط: ١٥١/٤ (علم)، وتاج العروس: ١٣١/٣٣ (علم)، والمعجم الوسيط: ٦٢٤/٢ (علم).

(٧) ينظر: المحكم: ١٧٦/٢ (علم)، واللسان: ٤١٩/١٢ (علم)، والقاموس المحيط: ١٥١/٤ (علم).

(٨) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٥٩.

(٩) جمهرة اللغة: ٩٤٨/٢ (علم).

يتميّزُ به عن غيرِه. مِن ذلك العَلَامَةُ، وهي معروفةٌ. يُقال: عَلَّمْتُ على الشيءِ عَلَامَةً. ويُقال: أَعْلَمَ الفارسَ: إذا كانت له علامةٌ في الحربِ»[١].

العَلَامَة في الاصطلاح:

ما يلزمُ مِن وجودِه وجودُ المُعَلَّمِ، ولا يلزمُ مِن عدمِه عدمُ المُعَلَّمِ. يعني: إذا وُجدت الضمّةُ لا بدَّ أن يوجدَ الرفعُ، ولا يلزمُ مِن انتفاءِ الضمّةِ انتفاءُ الرفعِ[٢].

قال الحيدرة اليمني: «علاماتُ الاسمِ ورسومُه لا توجدُ إلّا معَه، ولا تجتمعُ إلّا فيه، ولا يجوزُ تَعَرِّيه عن جميعِها، فعلى هذا تقولُ: كلُّ فاعلٍ اسمٌ، وليس كلُّ اسمٍ فاعلًا، وكذلك الباقي»[٣].

ثانيًا: معنى الخَاصَّة.

الخَاصَّةُ في اللغة:

الخَاصَّةُ: الذي تَخُصُّه لنفسِك[٤]، وجمعُها خَوَاصُّ. وخاصّةُ الشيءِ: ما يختصُّ به، ولا يوجدُ في غيرِه كلًّا أو بعضًا[٥]. وخاصّةُ الشيءِ: ما يميّزُه به منَ الصفاتِ[٦]. قال ابن فلاح: «الخَوَاصُّ: جمعُ خَاصَّةٍ، وهي عبارةٌ عنِ المختصِّ به، فلا توجدُ في غيرِه»[٧].

---

(١) معجم مقاييس اللغة: ١٠٩/٤ (علم).

(٢) ينظر: فتح ربّ البريّة في شرح نظم الآجروميّة: ١١١.

(٣) كشف المشكل في النحو: ١٧٥.

(٤) ينظر: المحكم: ٤٩٨/٤ (خصص)، واللسان: ٢٥/٧ (خصص)، وتاج العروس: ٥٥٢/١٧ (خصص)، والمعجم الوسيط: ٢٣٨/١ (خصّ). وينظر: العين: ١٣٤/٤ (خصّ)، وتهذيب اللغة: ٥٥٢/٦ (خصّ).

(٥) ينظر: الكلّيات: ٤٢٢. وينظر: شرح لباب الألباب في علم الإعراب: ٦٥، ودستور العلماء: ٥٢/٢، والمعجم الوسيط: ٢٣٨/١ (خصّ).

(٦) ينظر: المعجم الوجيز: ١٩٨ (خصّ).

(٧) شرح الكافية في النحو: ١١٥/١.

الخَاصَّةُ في الاصطلاح:

«الخاصّةُ: كلّيةٌ مقولةٌ على أفرادِ حقيقةٍ واحدةٍ فقط قولًا عرضيًّا، سواءٌ وُجد في جميعِ أفرادِه ، كالكاتبِ بالقوّةِ بالنسبةِ إلى الإنسانِ، أو في بعضِ أفرادِه، كالكاتبِ بالفعلِ بالنسبةِ إليه، فالكليّةُ مستدرَكةٌ... خاصّةُ الشيءِ: ما لا يوجدُ بدونِ الشيءِ، والشيءُ قد يوجدُ بدونِها، مثلًا: الألفُ واللامُ لا يوجدان بدونِ الاسمِ، والاسمُ يوجدُ بدونِهما، كما في (زيد)»[١].

قال ابن يعيش: «الخصائصُ: جمعُ خَصِيصَةٍ، وهي تأنيثُ الخَصِيصِ، بمعنى الخَاصّ، ثمّ جُعلت اسمًا للشيءِ الذي يختصُّ بالشيءِ ويلازمُه، فيكونُ دليلًا عليه، وأَمَارَةً على وجودِه، كدلالةِ الحدِّ»[٢].

وقال في موضعٍ آخر: «وأمّا (خصائصُه) فجمعُ خَصِيصَةٍ، وهي لوازمُه المختصّةُ به دونَ غيرِه؛ فهي لذلك مِن علاماتِه»[٣].

وقال ابن الحاجب: «ويعني بالخَصِيصَةِ: الأمرُ الذي إذا وُجد دلّ على الوجودِ، وإذا فُقد لا يدلُّ على الانتفاءِ، فيطّردُ باعتبارِ المعرّفِ، ولا ينعكسُ؛ ولذلك لو جُعل حدًّا كان أخصَّ منَ المحدودِ»[٤].

وقد فرّق محمّد بن علي الجرجاني بين العلامة والخاصّة، فقال في شرح كلام ابن الحاجب في (الكافية): «خاصّةُ الشيءِ لا توجد في غيره؛ ولذلك يجوز أن تُجْعَلَ معرّفةً له، وعلامةُ الشيءِ يجوز أن توجدَ في غيره؛ ولذلك لا تُجْعَلُ معرّفةً له؛ ولذلك قال: (ومن خواصِّه)، ولم يقل: (ومِن علاماتِه)، كما قال غيرُه»[٥].

---

(١) التعريفات: ٨٤.

(٢) شرح المفصّل: ٢٤/١.

(٣) شرح المفصّل: ٣/٧.

(٤) شرح الوافية نظم الكافية: ١٢٦.

(٥) المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ١٨/١.

وقال في موضعٍ آخر: «إنما لم يقل: (مِن علاماتِه)؛ لأن علامة الشيء يجوز أن يشاركَه فيها غيرُه، بخلاف خاصّته؛ ولذلك يُعَرَّفُ الشيءُ بخاصّته دون علامته»[١].

والحقُّ أن اللفظين يتعاوران في كلام النحويّين في الدلالة على تمييز الأشياء عامّةً، قال القاضي الأحمد نكري: «العلامةُ – بتخفيف اللام المفتوحة –: الأَمَارَةُ، وعلامةُ الشيءِ: ما يُعرف به، وقد يُراد بها الخاصّةُ، كما يُقال: ومِن علاماتِ الاسمِ: التنوينُ، أي: مِن خَوَاصِّه»[٢].

وإطلاق (العلامات) على ما يميّز الفعل هو الغالب عند النحويّين، وبعضهم سمّى علامات الفعل (خَوَاصّ)[٣]، أو (خصائص)[٤].

ثالثًا: الفرق بين دلالة الحدّ ودلالة الخاصّة.

تمييز الشيء عن غيره قد يكون بالحَدّ، وقد يكون بالعلامة، والتمييز بالحدّ أضبط وأتمّ؛ لاطّراده وانعكاسه، أمّا العلامة فتطّرد، ولا تنعكس، وقد يُختار التمييز بالعلامة دون الحَدّ؛ تيسيرًا وتسهيلًا على المتعلِّم[٥].

وعادة النحويّين أن يذكروا الخواصّ عقب ذكر الحدّ؛ للتقوية[٦]، وربّما اكتفى بعضهم بذكر الحدّ دون العلامة، أو العكس، وربّما جمع بعضهم بين الاثنين؛

---

(١) المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٦٧٠/٢.

(٢) دستور العلماء: ٢٦٨/٢.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٧٤/١، وشرح المقدّمة المحسبة: ٢١٢/١، والبديع في علم العربية: ١١/١، والكافية في النحو: ١٨٩، والجامع الصغير في النحو: ٩.

(٤) ينظر: المفصّل: ٢٤٣.

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري: ١٤٣/١-١٤٤. وينظر: التحفة الشافية في شرح الكافية: ٦٨٩/٢، والمقاصد الشافية: ٤٣/١، وفتح ربّ البريّة: ٤١.

(٦) ينظر: كتاب الركني في تقوية الكلام النحوي (القسم الأول حتى نهاية عطف البيان): ٤٢/١.

إذ قد يظهر للمتعلِّم التمييز في أحدهما دون الآخر، قال ابن برهان العكبري: «... فلهذا بدأ النحويّون بذكرِ ما يقعُ به الفصلُ بينَ الأسماءِ، والأفعالِ، وحروفِ المعاني، والحرفِ، منَ الحدودِ والخواصّ، فللاسمِ حدٌّ، وللفعلِ خواصُّ، ولكلٍّ منهما خواصُّ ولوازمُ، فربّما ظهر لك الحدُّ في بعضِ الأسماءِ والأفعالِ قبلَ ظهورِ الخاصّةِ، وربّما ظهر لك في بعضٍ آخرَ الخاصّةُ قبلَ ظهورِ الحدِّ، فاجعلْ أبدَ ما تعلمُه طريقًا إلى ما لا تعلمُه؛ حتى يفضيَ بك إلى نيلِ المطالبِ بعونِ اللهِ»(١).

وقال الرعيني: «لمّا فَرَغَ مِن حدِّ الكلماتِ الثلاثِ، أخذ يذكرُ خواصَّ كلِّ واحدةٍ منها، فبدأ بخواصِّ الاسمِ، وهكذا عادةُ النحويّين يجمعون بينَ الحدِّ والخاصّةِ؛ حرصًا على تحصيلِ الفائدةِ؛ لأن حدودَهم أكثرُها لا يفي بالغرضِ المقصودِ»(٢).

وقد فرّق العلماءُ بين دلالة الحدّ ودلالة العلامة(٣)، قال أبو البقاء العكبري: «فإن قيل: قد فرّقتم في الأسماء والأفعال بين الحدّ والعلامة، فما وجهُ الفرق بينهما؟ قيل: الحدُّ كاشفٌ عن حقيقة الشيء؛ ولهذا يطّرد وينعكس، والعلامةُ تُعَرِّفُ الشيءَ بأمرٍ خارجٍ عن حقيقته؛ ولذا تطّرد العلامة، ولا تنعكس؛ ألا ترى أن قولَنا في حدّ الاسم: ما دلّ على معنًى مفردٍ في نفسه، مطّردٌ منعكسٌ، فإن كلَّ ما كان بهذه الصفة حُكم بأنه اسمٌ، وكلَّ ما لم يكنْ بها حُكم بأنه غيرُ اسمٍ؟ وأمّا العلامةُ – كالألف واللام، وحروف الجرّ – فتطّرد، ولا تنعكس، وكلُّ ما دخل عليه الألف واللام حُكم بأنه اسمٌ، وليس كلُّ ما لا يدخلان عليه

(١) شرح اللمع: ٢/١.

(٢) شرح ألفيّة ابن معطٍ: ٩٤.

(٣) ينظر: الكافي شرح الهادي: ١٣/١–١٤، وتمهيد القواعد: ١٥٧/١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١٨/١، والكلّيات: ٣٩٣.

حُكم بأنه غيرُ اسمٍ؛ ألا ترى أن (زيدًا) اسمٌ، ولا يدخل عليه الألف واللام، و (إذ) اسمٌ، ولا يدخل عليها حرف الجرّ؟»[1].

وقال ابن الخبّاز: «والعلامةُ: فَعَالَةٌ من العِلْم؛ لأنها تُحَصِّلُ للناظر العِلْمَ بالاسم، أو الفعل، أو الحرف، وليست تعني حقيقتَه؛ لأن العلامة تُفَارِقُ، وحقيقة الشيءِ لازمةٌ له، ومن حكمها الاطّرادُ، لا الانعكاسُ، فكلُّ موضعٍ وُجد فيه لزم وجود الاسمية أو الفعلية، ولا يلزم من وجود الاسمية أو الفعلية وجودها»[2].

وقال ابن يعيش: «دلالة العلامةِ دلالةٌ خاصّةٌ، ودلالةُ الحدِّ دلالةٌ عامّةٌ؛ وذلك أنك إذا قلتَ: الرجلُ، دلّت الألفُ واللامُ على خصوصِ كونِ هذه الكلمةِ اسمًا، والحدُّ يدلُّ على ضروبِ الأسماءِ كلِّها، والحدُّ يُشترط فيه الاطّرادُ والانعكاسُ، نحو قولك: كلُّ ما دلّ على معنًى مفردٍ فهو اسمٌ، وما لم يدلَّ على ذلك فليس باسمٍ، والعلامةُ يُشترط فيها الاطّرادُ دونَ الانعكاسِ، نحو قولك: كلُّ ما دخل عليه الألفُ واللامُ فهو اسمٌ، فهذا مطّردٌ في كلِّ ما تدخلُه هذه الأداةُ، ولا ينعكسُ، فيُقال: كلُّ ما لم تدخلْه الألفُ واللامُ فليس باسمٍ؛ لأن المضمراتِ أسماءٌ، ولا تدخلُها الألفُ واللامُ، وكذلك غالبُ الأعلامِ والمبهماتِ، وكثيرٌ منَ الأسماءِ، نحو: أين، وكيف، ومَن، لا تدخلُ الألفُ واللامُ شيئًا من ذلك، وهي مع ذلك أسماءٌ»[3].

وقال في موضعٍ آخر: «والفرقُ بينَ العلامةِ والحدِّ: أن العلامةَ تكونُ بالأمورِ اللازمةِ، والحدَّ بالذاتيّةِ، والفرقُ بينَ الذاتيّ واللازمِ: أن الذاتيَّ لا تُفهم حقيقةُ الشيءِ بدونِه، ولو قدّرنا انعدامَه في الذهنِ بطلت حقيقةُ ذلك الشيءِ، وليس

---

(١) المتّبع في شرح اللمع: ١/١٢٨-١٢٩.

(٢) النهاية في شرح الكفاية: ١/٧١.

(٣) شرح المفصّل: ١/٢٤.

اللازمُ كذلك؛ ألا ترى أنّا لو قدّرنا انتفاءَ الحدثِ أو الزمانِ لبطلت حقيقةُ الفعلِ، وليس كذلك العلامات، من نحو: (قد)، و (السين)، و (سوف)؛ فإن عدمَ صحّةِ جوازِ دخولِ هذه الأشياءِ عليها لا يقدحُ في فعليّتِها؟ ألا ترى أن فعلَ الأمرِ والنهيِ لا يحسنُ دخولُ شيءٍ ممّا ذكرنا عليهما، وهما مع ذلك أفعالٌ؟»(١).

وقال ابن الحاجب: «الفرقُ بينَ الحدِّ والخاصّةِ: أن الحدَّ لا بدَّ أن يكونَ في جميعِ آحادِ المحدودِ، والخاصّةَ هي التي تكونُ في بعضِ آحادِه خاصّةً»(٢).

وقال الرضي: «الفرقُ بينَ الحدِّ والخاصّةِ: أن الحدَّ مطّردٌ منعكسٌ، والخاصّةَ مطّردةٌ غيرُ منعكسةٍ. والمرادُ بالاطّرادِ: أن تضيفَ لفظَ (كُلٍّ) إلى الحدِّ، فتجعلَه مبتدأً، وتجعلَ المحدودَ خبرَه، كقولك في قولنا: (الاسمُ: ما دلّ على معنًى في نفسِه غيرَ مقترنٍ): كلُّ ما دلّ على معنًى في نفسِه غيرَ مقترنٍ فهو اسمٌ. وكذا تقولُ في الخاصّةِ: كلُّ ما دخله لامُ التعريفِ فهو اسمٌ.

والمرادُ بالعكسِ عندَ النحاةِ: أن تجعلَ مكانَ هذين نقيضَهما، فنقولَ: كلُّ ما لم يدلَّ على معنًى في نفسِه غيرَ مقترنٍ فليس باسمٍ. ولا يصحُّ أن تقولَ في الخاصّةِ: كلُّ ما لم يدخلْه لامُ التعريفِ فليس باسمٍ. وقد يُقَالُ: العكسُ: أن يُجْعَلَ المبتدأُ خبرًا، والخبرُ مبتدأً، مع بقاءِ النفيِ والإيجابِ بحالِه. وهذه عبارةُ المنطقيّين. فتطّردُ قضيّةُ الحدِّ والمحدودِ كلّيةً، معَ جعلِ المحدودِ موضوعًا، نحو: كلُّ اسمٍ دالٌّ على معنًى في نفسِه غيرُ مقترنٍ، وتنعكسُ كلّيةً، نحو: كلُّ دالٍّ على معنًى في نفسِه غيرَ مقترنٍ اسمٌ. وقضيّةُ الخاصّةِ تنعكس كلّيةً، ولا تطّردُ كذا، نحو: كلُّ ما دخله اللامُ اسمٌ، ولا يُقَالُ: كلُّ اسمٍ يدخلُه اللامُ»(٣).

---

(١) شرح المفصّل: ٣/٧.

(٢) الإيضاح في شرح المفصّل: ٦٦/١.

(٣) شرح الكافية: ٢٨/١-٢٩.

وقال ابن جمعة الموصلي: «إنما أخّر ذكرَ الخواصّ عن الحدّ؛ لأن الحدَّ إذا كان تامًّا يدل على حقيقة المحدود؛ لتركّبه إذا كان تامًّا من الجنس والفصل القريبين المشتملين على ذاتيّاته أجمع، بخلاف الخاصّة؛ فإنها تدلّ على أثرٍ من آثاره، ولأن الحدَّ يكون مطّردًا منعكسًا مطلقًا، والخاصّةَ تكون مطرّدةً، لا منعكسةً؛ لأنك تقول: كلُّ كلمةٍ يدخلها حرفُ التعريف – مثلًا – فهي اسمٌ، ولا يمكنك أن تقول: وكلُّ ما لا يدخله ذلك لا يكون اسمًا؛ فإن من الأسماء ما لا يدخله حرفُ التعريف، كالمضمرات، وأسماء الإشارة. وقيل: لا يُخرجه ذلك عن كونه اسمًا»[1].

وقال أيضًا: «لمّا فرغ مِن تعريفِ الكلماتِ الثلاثِ، أخذ يبيّنُ خواصَّها، أي: علاماتها. والترتيبُ هنا كما كان ثَمَّ؛ إذ هو تبعٌ له. وإنما قدّم الحدَّ – أعني المعرَّفَ – على العلاماتِ؛ لأن الحدَّ يكشفُ حقيقةَ المحدودِ؛ لتركيبِه إذا كان تامًّا مِن ذاتيّاتِ المحدودِ، بخلافِ الخاصّةِ؛ فإنها تدلُّ على أَثَرٍ مِن آثارِه، ولأن الحدَّ يكونُ مطّردًا منعكسًا، والخاصّةَ مطّردةٌ، لا منعكسةٌ»[2].

وقال الصبّان: «العلامةُ يجبُ اطّرادُها، أي: وجودُ المُعَلَّمِ عندَ وجودِها، ولا يجبُ انعكاسُها، أي: انتفاؤُها، بخلافِ التعريفِ فإنه يجبُ اطّرادُه وانعكاسُه، حدًّا كان أو رسمًا، إلّا عندَ مَن جوّز التعريفَ بالأعمِّ أو الأخصِّ»[3].

<u>المبحث الأوّل: علامات الفعل العامّة.</u>

كثيرٌ من النحويّين قصروا حديثهم على علامات الفعل العامّة دون الخاصّة[1]، وأعني بها العلامات غير المقيّدَة بزمنٍ محدّدٍ من أزمنة الفعل

---

(١) شرح الكافية: ٨٩/١.

(٢) شرح ألفيّة ابن معطٍ: ٢٠١/١-٢٠٢.

(٣) حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٧٠/١.

الثلاثة، وهي علاماتٌ كثيرةٌ[٢]، قال ابن الأنباري: «فإن قيل: ما علاماتُ الفعلِ؟ قيل: علاماتُ الفعلِ كثيرةٌ»[٣]. وقال الأصفهاني: «وعلاماتُ الفعلِ أيضًا كثيرةٌ»[٤].

واقتصر بعض النحويّين على ذكر بعضها على الرغم من كثرتها؛ لأنها الأشهر والأكثر استعمالًا[٥].

وقد تفاوت النحويّون في عدّ هذه العلامات، فمنهم مَن ذكر علامةً واحدةً[٦]، ومنهم مَن ذكر علامتين[٧]، ومنهم مَن ذكر ثلاثَ علاماتٍ[٨]، ومنهم مَن ذكر خمسًا[٩]، ومنهم مَن ذكر عشرًا[١٠]، ومنهم مَن ذكر خمسَ عشرةَ[١١]، ومنهم مَن أوصلها إلى عشرين[١٢]، ومنهم بين ذلك[١].

---

(١) ينظر – على سبيل المثال –: الجمل للزجّاجي: ٢، والتفاحة في النحو: ١٤، واللمع: ٧، والتبصرة والتذكرة: ٧٤/١، وشرح المقدّمة المحسبة: ٢١٢/١، والجمل للجرجاني: ٥، والمفصّل: ٢٤٣، والمرتجل: ١٥-٢١، وأسرار العربية: ١١.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ: ٩/١، وشرح ألفية ابن معطٍ للرعيني: ١٢٠، وشرح لباب الألباب: ٦٥.

(٣) أسرار العربية: ١١.

(٤) شرح اللمع: ١٨٩.

(٥) ينظر: شرح الكافية لابن جمعة: ٤٨٨/٢، والبسيط في شرح الكافية: ٢٧/٢.

(٦) ينظر: الأصول: ٤٠/١.

(٧) ينظر: الجمل للزجّاجي: ٢، واللمع: ٧، والبديع في علم العربية: ١١/١.

(٨) ينظر: التفاحة في النحو: ١٤، وشرح ملحة الإعراب: ٧-٨.

(٩) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٧٤/١-٧٥، وشرح اللمع لابن برهان: ٤/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٩/١-٥٠.

(١٠) ينظر: الفصول الخمسون: ٥٢.

(١١) ينظر: شرح ألفيّة ابن معطٍ للرعيني: ١٢٠.

(١٢) ينظر: التهذيب الوسيط في النحو: ٣٩.

وأُشير هنا إلى أن بعض النحويّين قسّم هذه العلامات إلى نوعين: لفظيّة، ومعنويّة، واللفظية إمّا أن تكون في أوّل الفعل، أو في أوسطه، أو في آخره(٢). والعلامات اللفظية هي: ما يُتَكَلَّمُ بها، وهي أقوى في الدلالة من العلامات المعنوية(٣)؛ لأنها مذكورةٌ، أمّا المعنوية فليست كذلك(٤)؛ لذا سأبدأ بذكر العلامات اللفظية أوّلًا، ثمّ أُتبعها بالمعنوية، موضِّحًا أوجه اختصاص الفعل بها دون أخوَيه.

أوّلًا: العلامات اللفظية:

١ – اتّصال تاء التأنيث الساكنة به(٥)، نحو: ذهبتْ، وقامتْ، وقعدتْ.

قال ابن بابشاذ: «ويُلحق بذلك تاء التأنيث التي تكون تاءً في الوصل والوقف، مثل: ضربتْ هندٌ، وهندٌ ضربتْ»(٦). وقال الحريري: «ومن علاماته أيضًا: اتّصال التاء الساكنة التي هي علامةُ فعل المؤنّث بآخره، كقولك: قامتْ وذهبتْ»(٧).

---

(١) ينظر: الفوائد والقواعد: ٢١–٢٣، وشرح المقدّمة المحسبة: ٢١٢/١–٢١٤، والجمل للجرجاني: ٥، والمفصّل: ٢٤٣، وأسرار العربية: ١١، وكشف المشكل: ١٩٨/١–١٩٩، والبديع في الإعراب: ٢٤، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة: ٢١١/١–٢١٣، والأشباه والنظائر: ٢٢/٢.

(٢) ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: ٢١٢/١، وشرح اللمع للأصفهاني: ١٨٩/١، والمرتجل: ١٥.

(٣) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ٧١/١، والكافي شرح الهادي: ١٤/١.

(٤) ينظر: الأزهار الصافية في شرح المقدّمة الكافية: ٢٥٢/٣.

(٥) ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: ٢١٣/١، والجمل للجرجاني: ٥، وشرح ملحة الإعراب: ٧، والمرتجل: ١٨، وأسرار العربية: ١١.

(٦) شرح المقدّمة المحسبة: ٢١٣/١.

(٧) شرح ملحة الإعراب: ٧.

واختصّت تاء التأنيث الساكنة بالفعل؛ لأنها تدلّ على تأنيث الفاعل الذي هو من لوازم الفعل، لا تأنيث الفعل؛ لأنها في حكم المنفصلة منه، أمّا التاء اللاحقة بالأسماء فإنها لتأنيثها في نفسها؛ فهي كحرفٍ من حروف الاسم(١). وكانت هذه التاءُ ساكنةً مع الفعل؛ للفرق بينه وبين الاسم الذي تكون فيه متحرّكةً، نحو: قائمةٍ وقاعدةٍ(٢). وكانت أولى بالسكون مع الفعل من التاء اللاحقة بالاسم؛ لثقل الفعل، وخفّة الاسم،(٣)، أو لئلّا يفوتَ إعراب الاسم(٤).

وقد استدلّ بعض النحويّين على فعلية (نِعْمَ) و (بِئْسَ) باتّصال تاء التأنيث الساكنة بهما، نحو: نعمتِ المرأةُ هندٌ، وبئستِ المرأةُ هندٌ(٥). ومثلهما (ليس) و (عسى)(٦).

٢- **اتّصال نونَي التوكيد الخفيفة والثقيلة به**(٧)، نحو: اضْرِبَنْ، ولا تَضْرِبَنَّ، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾(٨).

---

(١) ينظر: شرح المفصّل: ٣/٧. وينظر: المرتجل: ١٩، وشرح التسهيل: ١٦/١، وشرح ألفيّة ابن معطٍ لابن جمعة: ٢١٣/١.

(٢) ينظر: شرح المفصّل: ٧/٣، وشرح المقدّمة الكافية: ٨٥٨/٣، وشرح الكافية للرضي: ٨٠٠/٢، وشرح ألفيّة ابن معطٍ لابن جمعة: ٢١٣/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٨٠٠/٢، والمباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٦٧٤/٢.

(٤) ينظر: الكتاب الركني في تقوية كلام النحوي (من باب الفعل إلى آخر الكتاب): ٢٠٣.

(٥) ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: ٢١٣/١، وشرح ملحة الإعراب: ٧، والمتّبع في شرح اللمع: ١٢٧/١، وأوضح المسالك: ٢٣/١.

(٦) ينظر: المتّبع في شرح اللمع: ١٢٧/١.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ: ١٠/١، والمرتجل: ٢٠، والمفصّل: ٢٤٣، وكشف المشكل: ١٩٩/١، والبديع في الإعراب: ٢٤.

(٨) من الآية (٣٢) من سورة يوسف.

قال ابن الخشّاب: «ومن خواصّه: اتّصال النون الشديدة أو الخفيفة به للتأكيد، كقولك: هل تقومنْ يا زيدُ؟ وهل تقومنَّ يا عمرُو؟ فهاتان النونان تدخلان الفعل لتأكيده، فهما من خواصّه، كما أن التنوين من خواصّ الأسماء»(١).

وقيّد ابن مالك(٢) اتّصال نون التوكيد بالفعل بـ (الشيوع)؛ احترازًا من دخولها على اسم الفاعل شذوذًا في قول الراجز:

أَقَائِلُنَّ: أَحْضِرُوا الشُّهُودَا؟(٣)

ووجه اختصاص نونَي التوكيد بالفعل أنهما ينقلانه إلى المستقبل، ويحقّقان له الفعلية(٤).

٣- دخول نون الوقاية عليه، نحو: أكرمَني، ويكرمُني، وأكرمْني(٥).

وقيّد ابن مالك دخول نون الوقاية على الفعل بـ (اللزوم)، وعلّل شرط اللزوم بقوله: «ونونُ الوقايةِ اللازمةُ علامةٌ للفعلِ... فإن كان اتّصالُها غيرَ لازمٍ لم يُسْتَدَلَّ به على الفعلية؛ لأنها تلحق على سبيل الجواز فعلًا وغيرَ فعلٍ، ولا تلحق على سبيل اللزوم إلّا فعلًا»(٦).

وقد استدلّ بعض النحويّين على فعلية فعل التعجّب بدخول نون الوقاية عليه، نحو: ما أحسنَني(٧)!

---

(١) المرتجل: ٢٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٤/١.

(٣) البيت من الرجز، وهو منسوب لرؤبة بن العجّاج. ينظر: ملحق ديوانه: ١٧٣.

(٤) ينظر: المغني في النحو لابن فلاح: ١٢٦/١، وشرح ألفيّة ابن معطٍ لابن جمعة: ٢١٣/١.

(٥) ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: ٢١٣/١. وينظر: التسهيل: ٤، والأشباه والنظائر: ٢٢/٢، وحاشية الخضري: ٢٣/١.

(٦) شرح التسهيل: ١٥/١.

(٧) ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: ٢١٣/١.

٤– **اتّصال الضمائر المرفوعة البارزة المتّصلة به، وهي: تاء الفاعل، وألف الاثنين، واو الجماعة، ونون النسوة، وياء المؤنّثة المخاطبة**، نحو: قمتُ، وقاما، وقاموا، ويَقُمْنَ، وقومي، وما أشبه ذلك(١).

قال الحيدرة اليمني: «وعلاماتُ الفعلِ أربعَ عشرةَ علامةً... ومن آخره ثلاثٌ: اتّصالُ الضميرِ المرفوعِ به، مثل: فَعَلَا، وفَعَلُوا»(٢). وقال ابن مُعْطٍ: «وعلاماتُه:... واتّصالُ الضمائرِ البارزةِ به»(٣).

ومن النحويّين مَن قصر هذه العلامة على **تاء الفاعل** فقط، متكلِّمًا كان كقمتُ، أو مخاطبًا كقمتَ، أو مخاطبةً كقمتِ(٤). قال الحريري: «من جملة علامات الفعل: اتّصالُ تاءِ المتكلِّم بآخرِه...»(٥). وقال الأصفهاني: «وعلاماتُ الفعلِ أيضًا كثيرةٌ... أو يكون في آخره، كاتّصال تاء الضمير به، نحو: قُمْتُ وقُمْتِ»(٦).

وقال ابن الحاجب: «ومن خواصّه:... ونحو تاء فَعَلْتُ»(٧). وفسّر ابن جمعة مراد ابن الحاجب بهذه التاء، فقال: «ومنها: لحوقُ تاءِ (فَعَلْتُ)، والمراد به: الضمائرُ المرفوعةُ البارزةُ مطلقًا، نحو: ضَرَبْتُ، وضربوا»(٨).

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٧٥/١، وشرح المقدّمة المحسبة: ٢١٣/١، والمفصّل: ٢٤٣، وكشف المشكل: ١٩٩/١، والفصول الخمسون: ١٥٢، والتسهيل: ٤.

(٢) كشف المشكل: ١٩٨/١–١٩٩.

(٣) الفصول الخمسون: ١٥٢.

(٤) ينظر: شرح ملحة الإعراب: ٧، وشرح اللمع للأصفهاني: ١٨٩/١، والبديع في علم العربية: ١١/١، والكافية: ١٨٩.

(٥) شرح ملحة الإعراب: ٧.

(٦) شرح اللمع: ١٨٩/١.

(٧) الكافية: ١٨٩.

(٨) شرح الكافية: ٤٨٩/٢. وينظر: البسيط في شرح الكافية: ٣٢٨/٢.

ومنهم مَن ضمّ إليها **ألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة**، قال ابن الخشّاب: «ومن علاماته اللفظية: اتّصالُ تاءِ الضميرِ، واوِه، وألفِه، ونونِه به، كقولك: قمتُ، وقاما، وقاموا، وقُمْنَ، وأشباه ذلك من ضمائر الفاعلين»(١).

ومنهم مَن ضمّ إليها **ألف الاثنين، وواو الجماعة**(٢)، ومنهم مَن ضمّ إليها **ياء المؤنّثة المخاطبة** فقط(٣)، ومنهم مَن فصل **نون النسوة** عن **ضمائر الرفع**، وجعلهما علامتين مستقلّتين، قال الرعيني: «وأمّا القسم الذي يكون في الآخر فنحوُ نونِ التأكيدِ شديدةً كانت أو خفيفةً، ونونِ جماعةِ النسوةِ، وضمائرِ الرفعِ...»(٤).

واختصّت هذه الضمائر بالفعل؛ لأنها فاعلةٌ، والفاعل يفتقر إليه الفعلُ، أمّا الأسماء فلا تفتقر إليه بحقّ الأصل(٥)، ولأن الأسماء والحروف لا ضمير مرفوع بارز فيها(٦)، ولأن الاسم يستحقّ مثنّاه ومجموعه جمع السلامة الألفَ والواوَ، فلو لحقه ضميرُ الرفع البارز لاجتمع في المثنّى ألفان، وفي الجمع واوان، فإن لم يُحذف أحدُهما استُثقل، وإن حُذف التَبَسَ(٧).

---

(١) المرتجل: ١٧.

(٢) ينظر: الجمل للجرجاني: ٥، وأسرار العربية: ١١، واللمحة في شرح الملحة: ١/١١٤-١١٥.

(٣) ينظر: متن ألفيّة ابن مالك: ١، وأوضح المسالك: ١/٢٢، ٢٤، والأشباه والنظائر: ٢/٢٢.

(٤) شرح ألفيّة ابن معطٍ للرعيني: ١٢٠.

(٥) ينظر: المرتجل: ١٧-١٨، واللباب: ٢/٥٠، وشرح ألفيّة ابن معطٍ لابن جمعة: ١/٢١٣.

(٦) ينظر: شرح المقدّمة الكافية: ٣/٨٥٨، والكافي شرح الهادي: ١/٢٤، والبسيط في شرح الكافية: ٢/٣٢٨.

(٧) ينظر :شرح الكافية للرضي: ٢/٨٠٠. وينظر: شرح الكافية لابن جمعة: ٢/٤٨٩، والبسيط في شرح الكافية: ٢/٣٢٧.

واختصّت تاء المتكلِّم به؛ لأنها موضوعةٌ للمتكلِّم بالفعل، فلا معنى لدخولها في غيره(١).

وقد استدلّ بعض النحويّين على فعلية (ليس) و (عسى) باتصال ضمائر الرفع البارزة بهما، نحو: لستُ، وليسا، وليسوا، ولَسْنَ، وعسيتُ، وعَسَيَا، وعسَوا، وعَسَيْنَ(٢).

٥- **دخول (قد) عليه**، نحو: قد ذَهَبَ، وقد يَذْهَبُ(٣).

قال ابن جنّي: «والفعلُ: ما حَسُنَ فيه (قد)، أو كان أمرًا، فأمّا (قد) فنحو قولك: قد قام، وقد قعد، وقد يقومُ، وقد يقعدُ...»(٤). وقال الزمخشري: «ومن خصائصه: صحّة دخول (قد)... نحو قولك: قد فَعَلَ، وقد يَفْعَلُ...»(٥).

استثنى ابن خروف ألفاظًا لا تدخل عليها (قد)، فقال: «وكلُّ كلمةٍ صلح معها (قد)، واختلف لفظُها للزمان، فهي فعلٌ، إلّا ألفاظًا يسيرةً مشهورةً لا تدخل عليها (قد)، ولا يختلف لفظُها للزمان، نحو: نِعْمَ، وبِئْسَ، وفعل التعجّب، وليس، وحبّذا، وعسى»(٦).

---

(١) ينظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٦٧٣/٢.

(٢) ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: ٢١٣/١، وشرح ملحة الإعراب: ٧.

(٣) ينظر: اللمع: ٧، والتبصرة والتذكرة: ٧٥/١، وشرح المقدّمة المحسبة: ٢١٢/١، والجمل للجرجاني: ٥، والمفصّل: ٢٤٣.

(٤) اللمع: ٧-٨.

(٥) المفصّل: ٢٤٣.

(٦) شرح الجمل: ٢٥٧/١.

ووجه اختصاص (قد) بالفعل أنها وُضعت لمعنًى لا يصحّ إلّا فيه، وهو تقريب الماضي من الحال، وتقليل الحال والمستقبل، نحو: قد قام زيدٌ، أي: عن قريبٍ، وزيدٌ قد يعطي، أي: يقلّ ذلك منه(١).

٦- **دخول (السين) عليه**، نحو: سيقومُ.

٧- **دخول (سوف) عليه**(٢)، نحو: سوف يقومُ.

قال الثمانيني عن صحّة دخول حرفَي التنفيس على الفعل: «ومن علامات الفعل: أن يحسنَ معه (السينُ) أو (سوف)»(٣). وقال الزمخشري: «ومن خصائصه: صحّة دخول (قد)، وحرفَي التنفيس... نحو قولك: قد فَعَلَ، وقد يَفْعَلُ، وسَيَفْعَلُ، وسوف يَفْعَلُ...»(٤).

ووجه اختصاص (السين) و (سوف) بالفعل أن معناهما جوابُ: لن يفعلَ، إلّا أن (سوف) تدّل على بعد المستقبل من الحال، و (السين) أقربُ إلى ذلك منها(٥)، ولأن معناهما لا يصحّ إلّا في الأفعال، وهو تخليص الفعل للمستقبل(٦).

---

(١) ينظر: اللباب: ٤٩/١. وينظر: شرح المفصّل: ٣/٧، وشرح المقدّمة الكافية: ٨٥٨/٣، والكافي شرح الهادي: ٢٤/١.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٧٥/١، والفوائد والقواعد: ٢٢، وشرح المقدّمة المحسبة: ٢١٢/١، والجمل للجرجاني: ٥، والمفصّل: ٢٤٣، والمرتجل: ١٥.

(٣) الفوائد والقواعد: ٢٢.

(٤) المفصّل: ٢٤٣.

(٥) ينظر: اللباب: ٤٩/١. وينظر: التحفة الشافية: ٦٨٩/٢، والفوائد الضيائية: ٢٢٩/٢.

(٦) ينظر: المتّبع في شرح اللمع: ١٢٧/١، وشرح المفصّل: ٣/٧، وشرح المقدّمة الكافية: ٨٥٨/٣، والكافي شرح الهادي: ٢٤/١.

٨– **دخول الجوازم عليه، كـ (لم)، و (لمّا)، و (لام) الأمر، و (لا) الناهية، و (إنْ) الشرطية**، نحو: لم يَقُمْ، ولمّا يَقُمْ، ولِتَقُمْ، ولا تَقُمْ، وإنْ تَقُمْ أَقُمْ[١].

قال ابن بابشاذ: «ويُلحق بالخواصّ الأوّلية الجوازمُ كلُّها، مثل: (لم)، و (لمّا)، و (لام) الأمر، و (لا) في النهي، و (إنْ) في المجازاة»[٢].

ومن النحويّين من قصر هذه العلامة على **(لم)** فقط[٣]، ومنهم مَن ضمّ إليها **(إنْ) الشرطية**. قال ابن الأنباري: «علاماتُ الفعلِ كثيرةٌ... ومنها: (إنْ) الخفيفة الشرطية، نحو: إنْ تفعلْ أفعلْ، ومنها: (لم)، نحو: لم يفعلْ»[٤].

واختصّت هذه الجوازم بالفعل؛ لأن معانيها لا تصحّ إلّا فيه، كما أن حروف الجرّ لا تصحّ معانيها إلّا في الاسم؛ ولذا اختصّت به[٥]. فـ (لم) و (لمّا) موضوعةٌ لنفي الفعل، و (لام) الأمر لطلبه، و (لا) للنهي عنه، وأدوات الشرط لتعليق الشيء بالفعل، وكلّ هذه المعاني لا تُتَصَوَّر إلّا في الفعل[٦]. ومعنى تعليق الشيء على الشرط – في حروف الجزاء مثلًا – هو توقيف دخوله في الوجود على وجود غيره، وهذا المعنى لا يصحّ في الأسماء؛ لأنها موجودةٌ ثابتةٌ؛ فلا يُتَصَوَّر ذلك فيها[٧].

---

(١) ينظر: الأصول: ٤٠/١، والجمل للزجّاجي: ٢، والتفاحة في النحو: ١٤، وشرح المقدّمة المحسبة: ٢١٢/١، والمفصّل: ٢٤٣، والمرتجل: ٢٠.

(٢) شرح المقدّمة المحسبة: ٢١٢/١.

(٣) ينظر: الفوائد والقواعد: ٢٢، والبديع في الإعراب: ٢٤.

(٤) أسرار العربية: ١١.

(٥) ينظر: المرتجل: ٢٠. وينظر: شرح المفصّل: ٣/٧، وشرح المقدّمة الكافية: ٨٥٨/٣، وشرح الكافية للرضي: ٧٩٨/٢.

(٦) ينظر: المغني لابن فلاح: ١٢٥/١، والفوائد الضيائية: ٢٢٩/٢.

(٧) ينظر: الكافي شرح الهادي: ٢٤/١، والكتاب الركني في تقوية كلام النحوي (من باب الفعل إلى آخر الكتاب): ٢٠٢.

٩- **(لو)**، نحو: لو فَعَلَ[١].

قال ابن بابشاذ: «ويُلحق بها أيضًا (لو)؛ لأنها مختصّةٌ بالأفعال»[٢]. وقال الحيدرة اليمني: «وعلاماتُ الفعلِ أربعَ عشرةَ علامةً، من أوّله سبعٌ: وهي:... و (لو)، نحو: لو فَعَلَ»[٣].

ووجه اختصاصها بالفعل أنها حرف شرط، والشرط لا يكون إلّا في الفعل[٤].

١٠- **دخول النواصب عليه، كـ (أَنْ)، و (لَنْ)، و (كَيْ)، و (إِذَنْ)**، نحو: أُريد أنْ تزورَني، ولن يقومَ، وكي تفوزَ، وإذنْ تنجحَ، جوابًا لمَن قال: سأجتهدُ[٥].

قال الحيدرة اليمني: «وعلاماتُ الفعلِ أربعَ عشرةَ علامةً، من أوّله سبعٌ: وهي:... والحروف الناصبة له، مثل: أُريد أنْ تفعلَ، ولن يفعلَ»[٦]. وقال ابن الخبّاز: «وعلاماتُ الفعلِ قسمان:... ومنها: النواصب، كـ (أَنْ)، و (لَنْ)، و (كَيْ)، و (إِذَنْ)»[٧].

---

(١) ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: ٢١٢/١، وكشف المشكل: ١٩٨/١، والمغني لابن فلاح: ١٢٤/١، والتهذيب الوسيط: ٣٩، والأشباه والنظائر: ٢٢/٢، وحاشية الخضري: ٢٣/١.

(٢) شرح المقدّمة المحسبة: ٢١٢/١.

(٣) كشف المشكل: ١٩٨/١.

(٤) ينظر: المغني لابن فلاح: ١٢٥/١، وشرح ألفيّة ابن معطٍ لابن جمعة: ٢١٣/١.

(٥) ينظر: كشف المشكل: ١٩٩/١، والبديع في الإعراب: ٢٤، والنهاية في شرح الكفاية: ١١٩/١، والكافي شرح الهادي: ٢٥/١، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة: ٢١٣/١، والأشباه والنظائر: ٢٢/٢.

(٦) كشف المشكل: ١٩٨/١-١٩٩.

(٧) النهاية في شرح الكفاية: ١١٥/١-١١٩.

ومن النحويّين من قصر هذه العلامة على **(أَنْ)** فقط[١]، ومنهم مَن ضمّ إليها **(لَنْ)**. قال الثمانيني: «ومن علامات الفعل: أن يكونَ معه (لَمْ)، أو (لَنْ)، أو (أَنْ)»[٢].

ووجه اختصاصها بالفعل أنها تنقله من الحال إلى الاستقبال، وهذا لا يتحقّق إلّا في الفعل[٣].

١١– حروف المضارعة الأربعة، وهي: الياء، والتاء، والنون، والهمزة[٤].

قال الحيدرة اليمني: «وعلاماتُ الفعلِ أربعَ عشرةَ علامةً، من أوّله سبعٌ: وهي:... وحروفُ المضارعةِ، وهي: الياءُ، والتاءُ، والنونُ، والألفُ»[٥].

واختصّت هذه العلامة بالفعل؛ لأنها يُستفاد منها معرفةُ الفاعل، ولا يُتَصَوَّر ذلك إلّا في الفعل، أمّا بعض الأسماء فإنها وإن تضمّنت الفاعلَ إلّا أنه لم تُوضع له قرينةٌ تدلّ عليه[٦].

١٢– التضعيف، نحو: ضَرَّبَ.

قال ابن جمعة الموصلي: «واعلمْ أن علامات الفعل لفظية ومعنوية كما ذُكر في الاسم، فاللفظية في أوّله، وأوسطه، وآخره... وأمّا التي في أوسطه فالتضعيف، نحو: ضَرَّبَ»[٧].

---

(١) ينظر: أسرار العربية: ١١.

(٢) الفوائد والقواعد: ٢٢.

(٣) ينظر: المغني لابن فلاح: ١/١٢٦.

(٤) ينظر: كشف المشكل: ١/١٩٩، والتهذيب الوسيط: ٣٩، والمغني لابن فلاح: ١/١٢٤، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعه: ١/٢١٣، وقواعد المطارحة: ٧، والأشباه والنظائر: ٢/٢٢.

(٥) كشف المشكل: ١/١٩٨–١٩٩.

(٦) ينظر: المغني لابن فلاح: ١/١٢٥، وشرح ألفيّة ابن معطٍ لابن جمعة: ١/٢١٣.

(٧) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة: ١/٢١٣.

١٣- بناؤه على الفتح من غير عارضٍ عَرَضَ له.

قال ابن بابشاذ: «والآخريةُ مثلُ اتّصالِ الضميرِ به... ويُلحق به بناؤه على الفتح من غير عارضٍ عَرَضَ له»(١).

وقد استدلّ بعض النحويّين على فعلية فعل التعجّب ببنائه على الفتح، نحو: ما أحسنَ زيدًا(٢)!

١٤- هلّا للتحضيض والتوبيخ مع الماضي والمستقبل، مثل: هلّا أطعتَ اللهَ يا زيدُ، وهلّا تقومُ يا عمرُ(٣).

١٥- هل، نحو: هل قام زيدٌ؟

١٦- ما، نحو: ما زيدٌ ذاهبٌ.

قال ابن الخبّاز في هذه العلامة والتي قبلها: «وعلاماتُ الفعلِ قسمان:... ومنها: (هل)، و (ما)، وجيء بها؛ لتدلَّ على معنًى ليس فيها، كقولك: هل قام زيدٌ؟ وما زيدٌ ذاهبٌ»(٤).

١٧- البناء الخاصّ.

قال ابن مسعود الغَزْنَوي: «وأمّا علاماتُ الفعلِ فسبعٌ، وهي:... والبناءُ الخاصُّ...»(٥).

ثانيًا: العلامات المعنوية:

١٨- كونه أمرًا، نحو: قُمْ، ولِيَقُمْ زيدٌ(٦).

---

(١) شرح المقدّمة المحسبة: ٢١٣/١. وينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ: ١٠/١.

(٢) ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: ٢١٣/١.

(٣) ينظر: التهذيب الوسيط: ٣٩.

(٤) النهاية في شرح الكفاية: ١١٥/١-١٢٠.

(٥) البديع في الإعراب: ٢٤.

(٦) ينظر: اللمع: ٧، وشرح المقدّمة المحسبة: ٢١٣/١، وكشف المشكل: ١٩٩/١، والفصول الخمسون: ٥٢، والتهذيب الوسيط: ٣٩، والصفوة الصفيّة في شرح الدرّة الألفيّة: ٥٤/١.

قال الحيدرة اليمني: «وعلاماتُ الفعلِ أربعَ عشرةَ علامةً... ومن جملته ثلاثٌ: كونُه أمرًا، مثل: قُمْ، ولِيَقُمْ زيدٌ»(١).

وقال ابن جنّي: «والفعلُ: ما حَسُنَ فيه (قد)، أو كان أمرًا... وكونُه أمرًا نحو: قُمْ، واقْعُدْ»(٢). واعترض أبو البقاء العكبري على ابن جنّي في إطلاقه كون الأمر علامةً للفعل، فقال: «وفي إطلاق كونها علامةً تسامحٌ؛ لأن اللفظ يُؤمر به وهو اسمٌ، نحو: (صَهْ)، و (نَزَالِ)، أي: اِنْزِلْ، والتحقيقُ أن يقال: الأمر الذي تظهر فيه ضمائرُ المأمور، نحو: اضْرِبَا، واضْرِبُوا، وهذا لا ينتقص»(٣). ومثله ابن الخبّاز، فقال: «وقولُه :(وكونُه أمرًا)، لا يستقيمُ؛ لأن (مَهْ) أمرٌ، وليس بفعلٍ، وينبغي له أن يقولَ: (وكونُه أمرًا مشتقًّا جاريًا على المضارعِ)»(٤). ولذا احترز ابن إياز من هذا الإطلاق بقوله: «وأمرًا غيرَ نائبٍ»(٥).

ومن النحويّين مَن قيّد دلالته على الأمرية باشتقاقه مطلقًا(٦)، قال ابن الأثير: «وأمّا التي ترد في معناها... ومنها: الأمرُ المشتقُّ، نحو: اضربْ، ولْيَقُمْ زيدٌ، ما عدا أسماء الأفعال المعدولة، نحو: نَزَالِ، وتَرَاكِ»(٧).

وبعضهم قيّدها باشتقاق الأمر من مصدر، قال الثمانيني: «ومن علامات الفعل: أن يكون أمرًا مشتقًّا من مصدر، أو نهيًا مشتقًّا من مصدر، نحو: قُمْ، ولا تَقُمْ. وإنما قلتُ: (مشتقًّا من مصدرٍ)؛ تحرّزًا من (صَهْ)؛ لأن (صَهْ) أمرٌ

(١) كشف المشكل: ١/١٩٨-١٩٩.

(٢) اللمع: ٧-٨.

(٣) المتّبع في شرح اللمع: ١/١٢٦.

(٤) توجيه اللمع: ٦٣.

(٥) قواعد المطارحة: ٧.

(٦) ينظر: البديع في علم العربية: ١/١٢، والبسيط في شرح الكافية: ٢/٣٢٨.

(٧) البديع في علم العربية: ١/١١-١٢.

بمعنى: اسْكُتْ، و (مَهْ) أمرٌ بمعنى: كُفَّ، وليسا مشتقّين من مصدرٍ؛ فلهذا لم يكونا فعلين»[١]. وقال الحريري: «من جملة علامات الفعل: أن يكون أمرًا مشتقًّا من مصدر، كقولك: قُمْ واقْعُدْ، ألا ترى أنهما مشتقّان من القيام والقعود؟ والمقصود بقولنا: (مشتقّ من مصدر): الاحتراز بهذه القرينة من انتماء الأفعال التي هي صَهٍ، ومَهٍ، وإيْهٍ، ونظائرها؛ لأنها صيغت صيغ أفعال الأمر إلّا أنها غير مشتقّة من مصدر»[٢].

وبعضهم قيّدها بكونه مشتقًّا مأخوذًا من المضارع[٣].

١٩- كونه نهيًا، نحو: لا تَقُمْ[٤].

قال الأصفهاني: «وعلاماتُ الفعلِ أيضًا كثيرةٌ... وإمّا أن يكون في معناه، ككونه أمرًا أو نهيًا، نحو: اخرجْ، ولا تخرجْ»[٥].

ومن النحويّين مَن قيّد دلالته على النهي باشتقاقه مطلقًا، قال ركن الدين الإستراباذي: «وأمّا المعنوية... ولكونه أمرًا مشتقًّا، أو نهيًا مشتقًّا»[٦].

وبعضهم قيّدها باشتقاق النهي من مصدر، قال الثمانيني: «ومن علامات الفعل: أن يكون أمرًا مشتقًّا من مصدر، أو نهيًا مشتقًّا من مصدر، نحو: قُمْ، ولا تَقُمْ»[١].

---

(١) الفوائد والقواعد: ٢٢.

(٢) شرح ملحة الإعراب: ٨.

(٣) ينظر: الكافي شرح الهادي: ٢٥/١، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة: ٢١٢/١، وشرح الكافية لابن جمعة: ٤٨٩/١.

(٤) ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٤/١، وشرح المقدّمة المحسبة: ٢١٣/١، وشرح اللمع للأصفهاني: ١٨٩/١، وكشف المشكل: ١٩٩/١، والفصول الخمسون: ٥٢، وقواعد المطارحة: ٧.

(٥) شرح اللمع: ١٨٩/١.

(٦) البسيط في شرح الكافية: ٣٢٨/٢-٣٢٩.

ووجه اختصاص الفعل بالأمر والنهي أن الأمر: طلب إدخال ما ليس موجودًا في الوجود، والنهي: طلب استمرار الترك، والأسماء أعيانٌ ثابتةٌ موجودةٌ؛ فالأمرُ بإدخالها في الوجود أمرٌ بتحصيل الحاصل، وهو محالٌ(٢).

٢٠- كونه دعاءً(٣).

٢١- كونه خبرًا، ولا يُخبر عنه(٤).

قال ابن بابشاذ: «والتي من معناه كونُه خبرًا، ولا يُخبر عنه، فالأفعال الخبرية هي التي تحتمل الصدق والكذب، من نحو: فلانٌ سافر، وما سافر فلانٌ، وفلانٌ فعل كَيْتَ وكَيْتَ، وما فعل كَيْتَ وكَيْتَ، فأمّا الأوامر والنواهي من نحو: افعلْ، ولا تفعلْ، فلست بأخبارٍ؛ لأنها ليست محتملةً صدقًا، ولا كذبًا. وكذلك الاستخبار من نحو قولك: أقام فلانٌ أم لم يَقُمْ؟»(٥).

وقال ابن يعيش الصنعاني: «والتي من معناه واحدةٌ، وهي كونُه خبرًا، ولا يُخبر عنه، فإذا قلتَ: قام زيدٌ، أخبرتَ عن (زيد) بالفعل، ولا يجوز أن تُخبر عن الفعل بـ (زيد)»(٦).

ومن النحويّين مَن جعل من علامات الفعل **كونه مسندًا إلى غيره**(٧). وقد فرّق ابن الخشّاب بين الإخبار والإسناد، ورجّح استعمال الإسناد في حدّ الفعل،

---

(١) الفوائد والقواعد: ٢٢.

(٢) ينظر: شرح ألفيّة ابن معطٍ لابن جمعة: ٢١٢/١، والصفوة الصفيّة: ٥٤/١.

(٣) ينظر: شرح ألفيّة ابن معطٍ للرعيني: ١٢٠.

(٤) ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: ٢١٤/١، وكشف المشكل: ١٩٩/١، والمغني لابن فلاح: ١٢٤/١، والتهذيب الوسيط: ٣٩، وشرح ألفيّة ابن معطٍ للرعيني: ١٢٠.

(٥) شرح المقدّمة المحسبة: ٢١٤/١.

(٦) التهذيب الوسيط في النحو: ٣٩.

(٧) ينظر: المرتجل: ٢٠-٢١، والكافي شرح الهادي: ٢٥/١، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة: ٢١٣/١، والبسيط في شرح الكافية: ٣٢٨/٢.

فقال: «فأمّا علاماتُ الفعل المعنوية، فمثلُ أن يكون أبدًا مسندًا إلى غيره، ولا يُسند غيرُه إليه... ولفظةُ الإسنادِ أعمُّ من لفظة الإخبار؛ لأن الإخبار ما احتمل الصدق والكذب، فلم ينطلق إلّا على ما احتملهما، والإسناد ينطلق على ما احتملهما، وهو الخبرُ، وعلى ما لا يحتملهما، كالاستفهام، والأمر، والنهي، وما أشبه ذلك ممّا ليس بخبرٍ، فكلُّ خبرٍ مسندٌ، وليس كلُّ مسندٍ خبرًا؛ فلهذا كان استعمال الإسناد في تعريف الفعل أولى من استعمال الإخبار»[(١)].

ومثله فعل الزنجاني[(٢)].

واختّصت هذه العلامة بالفعل؛ لأنه لا يصحّ قيامه بنفسه من غير فاعلٍ؛ لأنه عَرَضٌ لا يقوم بنفسه[(٣)].

وقد بيّن العلوي وجه اختصاص هذه العلامة بالفعل، فقال: «وإنما كان الأمرُ كما قلناه من جهة أن وضعها على أنها مسندةٌ في كلّ حالٍ، فلو وقع شيءٌ منها مخبرًا عنه للزم الإسنادُ إليها، وهو خلاف وضعها، ويلزم أن تكون مسندةً ومسندًا إليها، فتكون مستقلّةً غيرَ مستقلّةٍ، وهذا محالٌ»[(٤)].

٢٢- أن يدلّ على المصدر والزمان.

قال الرعيني: «وأمّا القسم الذي يكون في جملته...، وكونُه يدلّ على المصدر والزمان»[(٥)].

٢٣- تصرُّفه = تنقُّله في الأزمنة، نحو: قام يقومُ قُمْ[(١)].

---

(١) المرتجل: ٢٠-٢١.

(٢) ينظر: الكافي شرح الهادي: ١/٢٥-٢٦.

(٣) ينظر: المغني لابن فلاح: ١/١٢٧.

(٤) الأزهار الصافية: ٣/٢٥٢.

(٥) شرح ألفيّة ابن معطٍ للرعيني: ١٢٠.

قال الزجّاجي: «وتنفرد الأفعال بالجزم، والتصرُّف»[٢]. وقال الثمانيني: «ومن علامات الفعل: أن يتصرّف، وينتقل في الأزمة، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا، وأَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا»[٣].

والمراد بالتصرّف هنا: اختلاف صيغ الفعل لاختلاف أزمنته[٤]، قال ابن عصفور: «التصرّف في الأفعال: اختلاف أبنيتها لاختلاف أزمنتها، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ اِضْرِبْ»[٥].

واستُثني ألفاظٌ قليلةٌ مشهورةٌ لا تتصرّف، وهي: نِعْمَ، وبِئْسَ، وعسى، وليس، وحبّذا، وفعل التعجّب[٦].

ووجه اختصاص الفعل بالتصرّف أنه لا يوجد في الكلمات ما يدلّ بصيغته على الزمان المعيَّن إلّا الفعل[٧].

٢٤– أنْ يكون مشتقًّا من مصدر[٨].

قال الثمانيني: «ومِن علاماتِ الفعلِ: أنْ يكونَ مشتقًّا مِن مصدرٍ... والمصدرُ هو الكلمةُ الثالثةُ مِن تصرّفِ الفعلِ، نحو: (الضَّرْب)، مِن: ضَرَبَ

---

(١) ينظر: الجمل: ٢، والتفاحة في النحو: ١٤، والتبصرة والتذكرة: ٧٤/١، والفوائد والقواعد: ٢٢، وشرح المقدّمة المحسبة: ٢١٣/١، وكشف المشكل: ١٩٩/١، والبديع في علم العربية: ١١/١.

(٢) الجمل: ٢.

(٣) الفوائد والقواعد: ٢٢.

(٤) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ١٨١/١، والكافي شرح الهادي: ٢٥/١.

(٥) شرح الجمل: ١١٤/١.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن خروف: ٢٥٧/١، والغرّة المخفيّة في شرح الدرّة الألفية: ٧٧/١، والكافي شرح الهادي: ٢٦/١.

(٧) ينظر: المغني لابن فلاح: ١٢٧/١، وشرح ألفية ابن معطٍ للرعيني: ١٢٦. وينظر: الكافي شرح الهادي: ٢٥/١.

(٨) ينظر: التفاحة في النحو: ١٤، والفوائد والقواعد: ٢٣.

يَضْرِبُ ضَرْبًا، و (الإكْرَام)، مِن: أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا، و (الدَّحْرَجَة)، مِن: دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً، و (التَّكْسِير)، مِن: كَسَّرَ يُكَسِّرُ تَكْسِيرًا»[١].

٢٥- أنْ يدلّ على زمانٍ مخصوصٍ. = كونه ماضيًا، وحالًا، ومستقبلًا[٢].

قال الثمانيني: «ومِن علاماتِ الفعلِ:... ويدلّ على زمانٍ مخصوصٍ»[٣].

٢٦- ملازمة الفاعل له.

وقد بيّن العلوي وجه اختصاص هذه العلامة بالفعل، فقال: «أن الفعل لا بدَّ له من فاعل، فهذه خاصّةٌ معنويةٌ، وإنما وجب ذلك؛ لأن الفعلَ حَدَثٌ، والحَدَثُ لا بدَّ له من مُحْدِثٍ وفاعلٍ عقلًا ولغةً،؛ فلهذا وجب كونُ الفاعل ملازمًا لها في كلّ أحوالها»[٤].

المبحث الثاني: علامات الفعل الخاصّة.

بعض النحويّين قصروا حديثهم على علامات الفعل الخاصّة دون العامّة[٥]، وأعني بها العلامات المقيَّدة بزمنٍ محدّدٍ من أزمنة الفعل الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر. وسأبدأ بذكر علامات الفعل الماضي، ثمّ علامات الفعل المضارع، ثمّ علامات فعل الأمر.

أوّلًا: علامات الفعل الماضي.

---

(١) الفوائد والقواعد: ٢٣.

(٢) ينظر: الفوائد والقواعد: ٢٣، والتهذيب الوسيط: ٣٩.

(٣) الفوائد والقواعد: ٢٣.

(٤) الأزهار الصافية: ٢٥٢/٣.

(٥) ينظر – على سبيل المثال –: البديع في علم العربية: ١١/١، وشرح عمدة الحافظ: ١٠٤/١-١٠٥، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٤٢-٤٧، والهمع: ١٥/١-١٧.

تفاوت النحويّون في عدّ علامات الفعل الماضي، فمنهم مَن ذكر علامةً واحدةً[١]، ومنهم مَن ذكر علامتين[٢]، ومنهم مَن ذكر ثلاثًا[٣]، ومنهم مَن ذكر خمسًا[٤].

وعلامات الفعل الماضي التي وقفت عليها في كتب النحويّين هي:

١– **قبوله تاء التأنيث الساكنة**، نحو: قامتْ، وقعدتْ، وذهبتْ[٥].

قال ابن الأثير: « وأمّا التي ترد آخرًا، فكتاء الضمير، نحو: قُمْتُ وقُمْتَ، وكالتاء التي تثبت على صورتها وصلًا ووقفًا غالبًا... وهاتان التاءان تخصّان الماضيَ الصيغةِ»[٦]. وقال ابن مالك: «تاءُ التأنيث الساكنة علامةُ تمييزِ الفعلِ الماضي، متصرّفًا كان أو غيرَ متصرّفٍ، ما لم يكن أفعلَ التعجّبِ، نحو: زَكَتْ هندٌ فعَسَتْ أن تُفْلِحَ، ونِعْمَتِ المرأةُ هي»[٧].

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب: ٦، وتوجيه اللمع: ٦٣، والكافي شرح الهادي: ٢٣/١، والتسهيل: ٤، والتهذيب الوسيط: ٣٩، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٤٢، وشرح ألفيّة ابن معطٍ للرعيني: ١٢٤.

(٢) ينظر: الألفيّة: ١، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة: ٢١٣/١، وأوضح المسالك: ٢٨/١، وشرح ابن عقيل: ٢٩/١، والهمع: ١٥/١.

(٣) ينظر: البديع في علم العربية: ١١/١، وشرح التسهيل: ١٤/١–١٦، وإتمام الدراية لقرّاء النقاية: ٨٦.

(٤) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ١١٥/١، ١٢٠.

(٥) ينظر: البديع في علم العربية: ١١/١، وشرح التسهيل: ١٤/١، ١٦، وشرح ألفية ابن معط لابن النحوية: ٦٦/١، وأوضح المسالك: ٢٨/١، وشرح ابن عقيل: ٢٩/١.

(٦) البديع في علم العربية: ١١/١.

(٧) شرح التسهيل: ١٤/١.

ومُيِّزَ بهذه العلامة بين الفعل الماضي واسم الفعل الماضي[١]، قال ابن مالك: «والاتّصالُ بضمير الرفع البارز علامةٌ قاطعةٌ لا يشارك الفعلَ فيها غيرُه. وهي وتاء التأنيث الساكنة مُمَيِّزان لأسماء الأفعال من الأفعال، فأيُّ كلمةٍ دلّت بنفسها على حَدَثٍ ماضٍ، وقبلت تاء التأنيث الساكنة، فهي فعلٌ ماضٍ، كبَعُدَ وافْتَرَقَ، وإنْ لم تقبلْه، ولم تكن أفعلَ تعجّبٍ، فهي اسمٌ، كهَيْهَاتَ وشَتَّانَ»[٢].

وقال أيضًا: «وبهذه التاء يتميّز بين ما يدلّ على حَدَثٍ ماضٍ وهو فعلٌ، كافْتَرَقَ، ممّا يدلّ على حَدَثٍ وهو اسمٌ، كشَتَّانَ»[٣].

ووجه اختصاصها بالفعل الماضي استغناء فعل الأمر عنها بياء المخاطبة في آخره، نحو: افعلي، واستغناء الفعل المضارع عنها بتاء المضارعة في أوّله، نحو: هي تفعلُ، والاسم والحرف بالتاء المتحرّكة، ولأنها ساكنةٌ، والمضارع يسكن للجزم، فلو لحقته لالتقى ساكنان[٤].

٢- **قبوله تاء الفاعل**، متكلِّمًا كان كقمتُ، أو مخاطبًا كقمتَ، أو مخاطبةً كقمتِ[٥].

قال ابن الأثير: «وأمّا التي ترد آخرًا، فكتاء الضمير، نحو: قُمْتُ وقُمْتَ، وكالتاء التي تثبت على صورتها وصلًا ووقفًا غالبًا... وهاتان التاءان تخصّان

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/١٧١، وشرح عمدة الحافظ: ١/١٠٥، وأوضح المسالك: ١/٢٨.

(٢) شرح التسهيل: ١/١٥.

(٣) شرح التسهيل: ١/١٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١/١٦. وينظر: شرح ألفيّة ابن معطٍ لابن النحويّة: ١/٦٦، والهمع: ١/١٥.

(٥) ينظر: البديع في علم العربية: ١/١١، والنهاية في شرح الكفاية: ١/١١٩، ١٢٠، وشرح الكافية الشافية: ١/١٦٦، وأوضح المسالك: ١/٢٨، وشرح ابن عقيل: ١/٢٩، والهمع: ١/١٥.

الماضيَ الصيغةِ»[١]. وقال ابن هشام: «الماضي، ويتميّز بقبول تاء الفاعل، كتَبَارَكَ، وعسى، وليس»[٢].

ومُيِّزَ بهذه العلامة بين الفعل الماضي واسم الفعل الماضي، قال ابن مالك: «كما أن لحاق إحدى التاءين يُمَيِّزُ ما يدلّ على حَدَثٍ في زمانٍ ماضٍ وهو فعلٌ، كـ (بَعُدَ)، ممّا يدلّ على ذلك وليس بفعلٍ، كـ (هَيْهَاتَ)»[٣]. وقال ابن هشام: «ومتى دلّت كلمةٌ على معنى الماضي ولم تقبل إحدى التاءين، فهي اسمٌ، كهَيْهَاتَ وشَتَّانَ، بمعنى بَعُدَ وافْتَرَقَ»[٤].

٣– قبوله نون التوكيد[٥].

قال ابن مالك: «وقد تلحق الفعلَ الماضيَ وضعًا المستقبلَ معنًى، نحو قوله – صلّى الله عليه وسلّم –: (فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ واحدٌ منكم الدَّجَّالَ)[٦]، فلحقت (أَدْرَكَ) وإنْ كان بلفظ الماضي؛ لأن دخول (إمَّا) عليه جعله مستقبلَ المعنى، وكذا قول الشاعر:

دَامَنَّ سَعْدُكِ إِنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا لَوْلَاكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا[٧]

---

(١) البديع في علم العربية: ١١/١.

(٢) أوضح المسالك: ٢٨/١.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١٧١/١.

(٤) أوضح المسالك: ٢٨/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١٤/١، وتوضيح المقاصد: ٢٨٩/١، والجنى: ١٤٣. وينظر: المقاصد الشافية: ٥٥/١، و٥٣١/٥.

(٦) جاء الحديث بلفظ: «فإمّا أَدْرَكَنَّ أحدٌ فليأتِ النهرَ الذي يراه نارًا...». صحيح مسلم (كتاب الفتن وأشراط الساعة – باب ذكر الدجال وصفته وما معه): ٢٢٤٩/٤.

(٧) البيت من الكامل، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في الجنى: ١٤٣، وتوضيح المقاصد: ٢٩٠/١، والمغني: ٣٧٤/١، والمقاصد الشافية: ٥٥/١، ٥٣١/٥، والمقاصد النحوية: ١٨٠/١، ١٨١، ١٨١٧/٤، والتصريح: ١٧٩/٤، والهمع: ٤٠١/٤.

فلحقت (دَامَ)؛ لأنه دعاء، والدعاء لا يكون إلّا بمعنى الاستقبال»[١].

وحُكم على لحقائها الماضي بالشذوذ[٢].

٤- لزومه نون الوقاية مع ياء المتكلّم.

قال ابن مالك: «ونونُ الوقاية اللازمة علامةٌ للفعل، وتلحق منه المتعدّي ماضيًا كان، نحو: أكرمتني، أو مضارعًا، نحو: تكرمني، أو أمرًا، نحو: أكرمْني. فإن كان اتّصالهُا غيرَ لازمٍ لم يُسْتَدَلَّ به على الفعلية؛ لأنها تلحق على سبيل الجواز فعلًا وغيرَ فعلٍ، ولا تلحق على سبيل اللزوم إلّا فعلًا»[٣].

٥- دخول (قد) عليه، وتفيد مع الماضي التقريب من الحال، نحو: قد قام[٤].

قال ابن الأثير: «فالتي ترِدُ أوّلًا: (قد)، وتخصّ الماضيَ والحالَ، وتفيدهما تقليلَ الحال، وتقريبَ الماضي منه، نحو: قد قام، وقد يقومُ، ومنه قولُهم: (قد قامتِ الصلاةُ)»[٥]. وقال ابن مالك: «ويشترك في لحاق (قد) الماضي والمضارعُ، إلّا أنها مع الماضي لتقريبه من الحال، ومع المضارع لتقليل معناه، كقولك: قد يعطي البخيلُ، وقد يمنع الجوادُ»[٦].

٦- دخول (لو) عليه.

---

(١) شرح التسهيل: ١٤/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: ٧٢، والمغني: ٣٧٤/١، والمقاصد النحوية: ١٨١/١، ١٨٢، ١٨١٧/٤، والهمع: ٣٩٩/٤.

(٣) شرح التسهيل: ١٥/١.

(٤) ينظر: الفوائد والقواعد: ٢١، وشرح المقدّمة المحسبة: ٢١٢/١، وشرح ملحة الإعراب: ٦، والبديع في علم العربية: ١١/١، والغرّة المخفيّة: ٧٨/١، وتوجيه اللمع: ٦٣، وشرح الكافية الشافية: ١٦٧/١.

(٥) البديع في علم العربية: ١١/١.

(٦) شرح الكافية الشافية: ١٦٧/١.

قال ابن جمعة الموصلي: «... واللفظية إمّا في أوّله، وهي إمّا غيرُ عاملةٍ، أو عاملةٌ، وغيرُ العاملةِ قسمان: أحدهما مشتركٌ بين الماضي والمضارع، نحو: (قد)، و (لو) على الأكثر»[١].

٧- **اتّصاله بألف الاثنين**، نحو: صَامَا.

٨- **اتّصاله بواو الجماعة**، نحو: صَامُوا.

٩- **اتّصاله بنون النسوة**، نحو: صُمْنَ.

قال ابن الخبّاز عن العلامات الثلاث الأخيرة: «ومنها: ألفه، كـ (فَعَلَا)... ومنها: واوه، كـ (فَعَلُوا)... ومنها: نونه، كـ (فَعَلْنَ)... والألف والواو والنون تتّصل بالماضي والمضارع والأمر»[٢]. وقال ابن مالك: «ولحوق ضمائر التثنية والجمع يشترك فيها الثلاثةُ»[٣].

ثانيًا: علامات الفعل المضارع.

تفاوت النحويّون في عدّ علامات الفعل المضارع، فمنهم مَن ذكر علامةً واحدةً[٤]، ومنهم مَن ذكر علامتين[٥]، ومنهم مَن ذكر ثلاثًا[٦]، ومنهم مَن ذكر أربعًا[٧]، ومنهم مَن ذكر خمسًا[١]، ومنهم مَن أوصلها إلى إحدى عشرةَ علامةً[٢].

---

(١) شرح الكافية: ٤٨٩/٢. وينظر: شرح ألفية ابن معط لابن جمعة: ٢١٣/١.

(٢) النهاية في شرح الكفاية: ١١٩/١-١٢٠.

(٣) التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب: ٣٣٠.

(٤) ينظر: توجيه اللمع: ٦٣، وشرح المقدّمة الكافية: ٨٦٠/٣، والألفيّة: ١، وشرح عمدة الحافظ: ١٠٤/١، وأوضح المسالك: ٢٧/١، والهمع: ١٦/١.

(٥) ينظر: البديع في علم العربية: ١١/١، والكافي شرح الهادي: ٢٤/١، والتهذيب الوسيط: ٣٩، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٤٦-٤٧، وشرح ابن عقيل: ٢٧/١، ٢٩.

(٦) ينظر: شرح ملحة الإعراب: ٦، وشرح ألفيّة ابن معطٍ للرعيني: ١٢٠، ١٢٢، ١٢٤.

(٧) ينظر: التسهيل: ٤، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة: ٢١٢/١-٢١٣.

وعلامات الفعل المضارع التي وقفت عليها في كتب النحويّين هي:

١- افتتاحه بأحد أحرف المضارعة الأربعة، وهي: الهمزة، والنون، والتاء، والياء، نحو: أقومُ، ونقومُ، وتقومُ، ويقومُ[٣]. وقد جُمعت هذه الأحرف الأربعة في قولهم: «أنيت»، أو «نأيت»، أو «نأتي»[٤].

قال ابن مالك: «والمضارعَ افتتاحُه بهمزةٍ للمتكلّم مفردًا، أو بنونٍ له عظيمًا، أو مشارِكًا، أو بتاءٍ للمخاطب مطلقًا، وللغائبة، والغائبتين، أو بياءٍ للمذكّر الغائب مطلقًا، والغائبات»[٥]. وقال أيضًا: «واعلمْ بأن المضارع يميّزه من غيره... وافتتاحُه ببعض (نأتي)، بشرط أنْ تُشعر الهمزةُ بـ (أنا)، والنونُ بـ (نحن)، والتاءُ بحضورٍ أو تأنيثٍ، والياءُ بغيبةٍ»[٦].

وتمييز الفعل المضارع بافتتاحه بأحد حروف (نأتي) أولى من تمييزه بدخول (سوف) عليه، أو (السين)، أو (لم)، أو (لن)، أو (كي)[٧]، قال ابن مالك: «والإحالة على الافتتاح بأحد هذه الأحرف المشعِرة بما ذُكر أولى من الإحالة على (سوف) وأخواتها؛ لأن افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة لازمٌ لكلّ مضارع، وليست الصلاحيةُ لـ (سوف) وأخواتها لازمةً؛ إذ من الأفعال المضارعة ما لا يدخله شيءٌ منها، كـ (أهاء)، و (أهلم)، فإنهما فعلان مضارعان لافتتاحهما

---

(١) ينظر: الغرّة المخفيّة: ٧٧/١-٧٨، والنهاية في شرح الكفاية: ١١٥/١، ١٢٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٤/١-١٧، وشرح الكافية الشافية: ١٦٧/١، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١.

(٣) ينظر: البديع في علم العربية: ١١/١، والتسهيل: ٤، وشرح ألفية ابن معط لابن النحوية: ٦٦/١، والهمع: ١٦/١، وفتح ربّ البريّة: ٢٥٠.

(٤) ينظر: شرح المقدّمة الكافية: ٨٦٠/٣، وشرح التسهيل: ١٧/١، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٤٧، وشرح قطر الندى له: ٣٧.

(٥) التسهيل: ٤.

(٦) شرح التسهيل: ١٧/١.

(٧) ينظر: الهمع: ١٦/١.

بالهمزة المشعِرة بـ (أنا)، ولا يقعان في كلام العرب – غالبًا – إلّا بعد (لا) أو (لم)، كقول مَن قيل له: هأ، وهلم: لا أهاء، ولا أهاء، ولا أهلم، ولا أهلم»[١].

٢– لحاقه نون التوكيد، نحو: لا تهملنَّ[٢].

قال ابن مالك: «ونونُ التوكيد علامةٌ للفعل، وتلحق منه المضارعَ والأمرَ، نحو: لا تَفْعَلَنَّ، واذْكُرَنَّ اللهَ»[٣]. وقال أيضًا: «وشارك فعلَ الأمرِ في لحاق نون التوكيد الفعلُ المضارعُ، لكن فعل الأمر يؤكَّد بهما لمجرّد كونه على صيغة الأمر، ولا يؤكَّد بهما المضارعُ إلّا بسببٍ عارضٍ يُسَوِّغُ له ذلك، كوقوعه جوابَ قسمٍ، واقترانه بحرفٍ طلبيٍّ»[٤].

٣– لزومه نون الوقاية مع ياء المتكلّم.

قال ابن مالك: «ونونُ الوقاية اللازمة علامةٌ للفعل، وتلحق منه المتعدّي ماضيًا كان، نحو: أكرمتني، أو مضارعًا، نحو: تكرمُني، أو أمرًا، نحو: أكرمْني»[٥].

٤– دخول (لم) عليه، نحو: لم يَقُمْ، ولم يَقْعُدْ[٦].

وتمييزُ الفعل المضارع بـ (لم) مُغْنٍ عن علاماته الأخرى. قال ابن مالك: «وأمّا (لم) فعلامةٌ مختصّةٌ بالمضارع، وتشاركها في الاختصاص به: (لن)، و (كي)، وحرفا التنفيس، وهما (السين) و (سوف)، فأغنى ذِكْرُ (لم)

---

(١) شرح التسهيل: ١٧/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٤/١، ١٦، وشرح الكافية الشافية: ١٧١/١، والهداية في شرح الكفاية: ٢٦٥–٢٦٦، وإتمام الدراية لقرّاء النقاية: ٨٦.

(٣) شرح التسهيل: ١٤/١.

(٤) شرح التسهيل: ١٦/١. وينظر: شرح الكافية الشافية: ١٧١/١–١٧٢.

(٥) شرح التسهيل: ١٥/١.

(٦) ينظر: الألفيّة: ١، وشرح التسهيل: ١٧/١، وأوضح المسالك: ٢٧/١، وشرح ابن عقيل: ٢٩/١، وشرح الأشموني: ٢٦/١.

عنهن»[١]. وقال في موضعٍ آخر: «وتمييزُ المضارع بـ (لم) مُغْنٍ عن علاماته الأُخَر، وإن تساوت في الاختصاص به»[٢].

وذكر الشيخ خالد الأزهري أن (لم) أنفعُ علامات الفعل المضارع، فقال: «وهذه العلامةُ أنفعُ علاماتِ المضارعِ؛ فلذلك اقتصر عليها في النظم، فقال:

... ... **فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ)كَيَشَمْ**»[٣].

ومُيِّزَ بهذه العلامة بين الفعل المضارع واسم الفعل المضارع[٤]، قال ابن مالك: «فإنْ دلّت الكلمةُ على حَدَثٍ ماضٍ ولم تصلح لتاء التأنيث، كـ (شَتَّانَ)، أو على حَدَثٍ حاضرٍ ولم تصلح لـ (لم)، كـ (أَوَّهْ)، أو على أمرٍ ولم تصلح لنون التوكيد، كـ (دَرَاكِ)، فهي اسمٌ»[٥].

٥- دخول (أنْ) عليه[٦].

٦- دخول (لن) عليه[٧].

٧- دخول (كي) عليه[٨].

قال ابن مالك عن هذه العلامة والتي قبلها: «واعلمْ بأن المضارع يميّزه من غيره صلاحيتُه لأنْ تدخل عليه (السينُ)، أو (سوف)، أو (لم)، أو (لن)، أو

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١٦٨/١.

(٢) شرح الكافية الشافية: ١٦٩/١.

(٣) التصريح: ١٧٢/١.

(٤) ينظر: أوضح المسالك: ٢٧/١.

(٥) شرح عمدة الحافظ: ١٠٤/١.

(٦) ينظر: الكتاب الركني في تقوية كلام النحوي (من باب الفعل إلى آخر الكتاب): ٢٠٥.

(٧) ينظر: الكتاب الركني في تقوية كلام النحوي (من باب الفعل إلى آخر الكتاب): ٢٠٥.

(٨) ينظر: الكتاب الركني في تقوية كلام النحوي (من باب الفعل إلى آخر الكتاب): ٢٠٥.

(كي)»[١]. وقال أيضًا: «وأمّا (لم) فعلامةٌ مختصّةٌ بالمضارع، وتشاركها في الاختصاص به: (لن)، و (كي)...»[٢].

٨- **دخول (السين) عليه**، نحو: سيقومُ زيدٌ.

٩- **دخول (سوف) عليه**[٣]، نحو: سوف يقومُ بكرٌ.

قال ابن مالك عن دخول حرفَي التنفيس على المضارع: «واعلمْ بأن المضارع يميّزه من غيره صلاحيتُه لأنْ تدخل عليه (السينُ)، أو (سوف)...»[٤]. وقال أيضًا: «وأمّا (لم) فعلامةٌ مختصّةٌ بالمضارع، وتشاركها في الاختصاص به: (لن)، و (كي)، وحرفا التنفيس، وهما (السين) و (سوف)...»[٥].

ووجه اختصاص الفعل المضارع بـ (السين) و (سوف) أنهما تخلِّصانه للاستقبال بعد أن كان مُحْتَمِلًا للحال والمستقبل، فإذا قلتَ: زيدٌ يضربُ، احتمل الحالَ والاستقبالَ، وإذا قلتَ: سيضربُ، اختصّ بالاستقبال[٦].

١٠- **دخول (قد) عليه**[٧]، وتفيد مع المضارع تقليل معنى الحال، نحو: قد يعطي البخيلُ، وكقولهم: «إنّ الكَذُوبَ قد يَصْدُقُ»[٨].

---

(١) شرح التسهيل: ١٧/١.

(٢) شرح الكافية الشافية: ١٦٨/١.

(٣) ينظر: الفوائد والقواعد: ٢٢، وشرح ملحة الإعراب: ٦، والبديع في علم العربية: ١١/١، والغرّة المخفيّة: ٧٧/١، والكافي شرح الهادي: ٢٣/١.

(٤) شرح التسهيل: ١٧/١.

(٥) شرح الكافية الشافية: ١٦٨/١.

(٦) ينظر: شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني: ١٢٠، ١٢٢.

(٧) ينظر: الفوائد والقواعد: ٢١، وشرح المقدّمة المحسبة: ٢١٢/١، وشرح ملحة الإعراب: ٦، والبديع في علم العربية: ١١/١، وتوجيه اللمع: ٦٣، وشرح الكافية الشافية: ١٦٧/١.

(٨) مجمع الأمثال: ١٧/١.

قال ابن الأثير: «فالتي تردُ أوّلًا: (قد)، وتخصُّ الماضيَ والحالَ، وتفيدهما تقليلَ الحالِ، وتقريبَ الماضي منه، نحو: قد قام، وقد يقومُ، ومنه قولُهم: (قد قامتِ الصلاةُ)»[١]. وقال ابن مالك: «ويشترك في لحاق (قد) الماضي والمضارعُ، إلّا أنها مع الماضي لتقريبه من الحال، ومع المضارع لتقليل معناه، كقولك: قد يعطي البخيلُ، وقد يمنع الجوادُ»[٢].

١١- قبوله ياء المؤنّثة المخاطبة[٣]، نحو: أنتِ يا هندُ تقومين.

قال ابن الخبّاز: «ومنها: ياؤه، كـ (تفعلين)، و (افْعَلي)... والياء يشترك فيها المضارعُ والأمرُ»[٤]. وقال ابن مالك: «ويشترك في لحاقها الفعلُ المضارعُ وفعلُ الأمرِ في نحو: تَفْعَلِين، وافْعَلِي»[٥]. وقال أيضًا: «ومن علاماته أيضًا: قبولُ ياءِ المخاطبةِ موصولةً بنون الرفع، نحو: تَفْعَلِين»[٦].

١٢- دخول (اللام) الطلبيّة عليه = (لام) الأمر، نحو: لِيَقُمْ زيدٌ، ولْتُعْنَ بحاجتي[٧].

١٣- دخول (لا) الطلبيّة عليه = (لا) الناهية، نحو: لا تَكْسَلْ[٨].

---

(١) البديع في علم العربية: ١١/١.

(٢) شرح الكافية الشافية: ١٦٧/١.

(٣) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ١٢٠/١، وشرح الكافية الشافية: ١٦٦/١-١٦٧، ١٦٩، ١٧١، وشرح ابن عقيل: ٢٧/١، والهداية في شرح الكفاية: ٢٦٦، وشرح الأشموني: ٢٣/١.

(٤) النهاية في شرح الكفاية: ١٢٠/١.

(٥) شرح الكافية الشافية: ١٦٧/١.

(٦) شرح الكافية الشافية: ١٦٩/١.

(٧) ينظر: الغرّة المخفيّة: ٧٨/١، وشرح الكافية الشافية: ١٦٩/١.

(٨) ينظر: الغرّة المخفيّة: ٧٨/١، وشرح الكافية الشافية: ١٦٩/١.

قال ابن مالك عن هذه العلامة والتي قبلها: «ومن علاماته أيضًا: دخولُ (اللامِ) أو (لا) الطلبيّتين عليه، نحو: لَتُعْنَ بحاجتي، ولا تَكْسَلْ»[١].

١٤- دخول (لو) عليه.

قال ابن جمعة الموصلي: «... واللفظية إمّا في أوّله، وهي إمّا غيرُ عاملةٍ، أو عاملةٌ، وغيرُ العاملةِ قسمان: أحدهما مشتركٌ بين الماضي والمضارع، نحو: (قد)، و (لو) على الأكثر»[٢].

١٥- اتّصاله بألف الاثنين، نحو: يقومان، وتقومان.

١٦- اتّصاله بواو الجماعة، نحو: يقومون، وتقومون.

١٧- اتّصاله بنون النسوة، نحو: يَقُمْنَ، وتَقُمْنَ.

قال ابن الخبّاز عن العلامات الثلاث الأخيرة: «ومنها: ألفه، كـ (فَعَلَا)، و (يفعلان)، و (تفعلان)... ومنها: واوه، كـ (فَعَلُوا)، و (يفعلون)، و (تفعلون)... ومنها: نونه، كـ (فَعَلْنَ)، و (يَفْعَلْنَ)، و (تَفْعَلْنَ)... والألف والواو والنون تتّصل بالماضي والمضارع والأمر»[٣]. وقال ابن مالك: «ولحوق ضمائر التثنية والجمع يشترك فيها الثلاثةُ»[٤].

ثالثًا: علامات فعل الأمر.

تفاوت النحويّون في عدّ علامات فعل الأمر، فمنهم مَن ذكر علامةً واحدةً[٥]، ومنهم مَن ذكر علامتين[١]، ومنهم مَن ذكر ثلاثًا[٢]، ومنهم مَن ذكر أربعًا[٣].

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١٦٩/١.

(٢) شرح الكافية: ٤٨٩/٢. وينظر: شرح ألفية ابن معط لابن جمعة: ٢١٣/١.

(٣) النهاية في شرح الكفاية: ١١٩/١-١٢٠.

(٤) التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب: ٣٣٠.

(٥) ينظر: الألفيّة: ١، وشرح ألفيّة ابن معط لابن النحوية: ٦٦/١، وإتمام الدراية لقرّاء النقاية: ٨٦.

وعلامات فعل الأمر التي وقفت عليها في كتب النحويّين هي:

١- دلالته بصيغته على الأمر والطلب، نحو: قُمْ[٤].

قال ابن مالك: «والأمر معناه، ونون التوكيد»[٥]. وقال ابن هشام: «وعلامةُ الأمرِ مجموعُ شيئين لا بُدَّ منهما، أحدهما: أن يدلّ على الطلب...»[٦].

٢- قبوله نون التوكيد بنوعيها الخفيفة والثقيلة، نحو: قُوْمَنْ، وقُوْمَنَّ[٧].

قال ابن الأثير: «وكنونَي التوكيد، ويخصّان المستقبلَ، نحو: اضْرِبَنَّ، واضْرِبَنْ»[٨]. وقال ابن مالك: «والأمر معناه، ونون التوكيد»[٩]. وقال أيضًا: «ونونُ التوكيد علامةٌ للفعل، وتلحق منه المضارعَ والأمرَ، نحو: لا تَفْعَلَنَّ، واذْكُرَنَّ اللهَ»[١٠]. وقال أيضًا: «وشارك فعلَ الأمرِ في لحاق نون التوكيد الفعلُ المضارعُ، لكن فعل الأمر يؤكَّد بهما لمجرّد كونه على صيغة الأمر،

---

(١) ينظر: التسهيل: ٤، وشرح الكافية الشافية: ١٧١/١، وأوضح المسالك: ٢٨/١، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٤٤.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية: ١١/١، وشرح التسهيل: ١٤/١-١٦، وشرح ابن عقيل: ٢٧/١، ٢٩، والهمع: ١٥/١، ١٦.

(٣) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ١٢٠/١.

(٤) ينظر: التسهيل: ٤، وأوضح المسالك: ٢٨/١، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٤٤، وشرح ابن عقيل: ٢٩/١، والهمع: ١٦/١، وفتح ربّ البريّة: ٧٧.

(٥) التسهيل: ٤.

(٦) شرح شذور الذهب: ٤٤.

(٧) ينظر: البديع في علم العربية: ١١/١، والتسهيل: ٤، وأوضح المسالك: ٢٨/١، والهداية في شرح الكفاية: ٢٦٥، والهمع: ١٦/١، وفتح ربّ البريّة: ٧٧.

(٨) البديع في علم العربية: ١١/١.

(٩) التسهيل: ٤.

(١٠) شرح التسهيل: ١٤/١.

ولا يؤكَّد بهما المضارعُ إلّا بسببٍ عارضٍ يُسَوِّغُ له ذلك، كوقوعه جوابَ قسمٍ، واقترانه بحرفٍ طلبيٍّ»[١].

ومُيِّزَ بهذه العلامة بين فعل الأمر واسم فعل الأمر[٢]، قال ابن مالك: «ولمّا كانت الدلالةُ على الأمر تُستفاد من فعلٍ كانْزِلْ، ومن اسمٍ كنَزَالِ، دعت الحاجةُ إلى ما يميّز الفعلَ، وهو نون التوكيد، فأيُّ كلمةٍ دلّت على الأمر وصلحت لها فهي فعلٌ، وإلّا فهي اسمٌ، ؛ فلذلك حُكم باسمية نَزَالِ ودَرَاكِ مع مساواتهما لانْزِلْ وأَدْرِكْ في المعنى»[٣].

كما مُيِّزَ بها بين فعل الأمر والفعل المضارع[٤]، قال ابن مالك: «فإن قبلت الكلمةُ نونَ التوكيدِ ولم تقتضِ أمريّةً، فهي فعلٌ مضارعٌ، نحو: ﴿**لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ**﴾[٥]»[٦].

٣- لزومه نون الوقاية مع ياء المتكلّم.

قال ابن مالك: «ونونُ الوقاية اللازمة علامةٌ للفعل، وتلحق منه المتعدّي ماضيًا كان، نحو: أكرمتني، أو مضارعًا، نحو: تكرمُني، أو أمرًا، نحو: أكرمْني»[٧].

٤- قبوله ياء المؤنّثة المخاطبة، صَلِّي يا هندُ[١].

---

(١) شرح التسهيل: ١٦/١. وينظر: شرح الكافية الشافية: ١٧١/١-١٧٢.

(٢) ينظر: شرح عمدة الحافظ: ١٠٥/١، وأوضح المسالك: ٢٨/١-٢٩، وشرح ابن عقيل: ٢٩/١-٣٠، وتعليق الفرائد: ٩٤/١، والهمع: ١٦/١.

(٣) شرح التسهيل: ١٦/١.

(٤) ينظر: أوضح المسالك: ٢٨/١، وتعليق الفرائد: ٩٤/١، وشرح الأشموني: ٢٦/١، والهمع: ١٦/١.

(٥) من الآية (٣٢) من سورة يوسف.

(٦) شرح عمدة الحافظ: ١٠٥/١.

(٧) شرح التسهيل: ١٥/١.

قال ابن الخبّاز: «ومنها: ياؤه، كـ (تفعلين)، و (افْعَلي)... والياء يشترك فيها المضارعُ والأمرُ»[٢]. وقال ابن مالك: «ويشترك في لحاقها الفعلُ المضارعُ وفعلُ الأمرِ في نحو: تَفْعَلِين، وافْعَلِي»[٣]. وقال أيضًا: «وأمّا فعل الأمر فيتميّز بلحاق ياء المخاطبة الممتنع اتّصالُها بنون الرفع، كقولك في (صَلِّ): صَلِّي»[٤].

ومُيِّزَ بهذه العلامة بين فعل الأمر واسم فعل الأمر، قال ابن مالك: «والاتّصالُ بضمير الرفع البارز علامةٌ قاطعةٌ لا يشارك الفعلَ فيها غيرُه. وهي وتاء التأنيث الساكنة مُمَيِّزان لأسماء الأفعال من الأفعال... وأيُّ كلمةٍ دلّت على الأمر وقبلت الاتّصال بضمير الرفع البارز، فهي فعلٌ، كاسْكُتْ وأَدْرِكْ، فإن لم تقبلْه فهي اسمٌ، كصَهْ ودَرَاكِ»[٥]. وقال أيضًا: «وبلحاق هذه الياء وأخواتها من ضمائر الرفع المتّصلة البارزة يتميّز ما يدلّ على الأمر وهو فعلٌ، كـ (أَدْرِكَ)، ممّا يدلّ على الأمر وليس فعلًا، كـ (دَرَاكِ)»[٦].

كما مُيِّزَ بها بين فعل الأمر والفعل المضارع[٧]، قال ابن هشام: «فلو لم تدلَّ الكلمةُ على الطلب وقبلت ياء المخاطبة، نحو: تقومين وتقعدين، أو دلّت على

---

(١) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ١٢٠/١، وشرح التسهيل: ١٦/١، وشرح ألفية ابن معط لابن النحوية: ٦٦/١، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٤٤، وشرح ابن عقيل: ٢٧/١، والهمع: ١٥/١.

(٢) النهاية في شرح الكفاية: ١٢٠/١.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١٦٧/١.

(٤) شرح الكافية الشافية: ١٧١/١.

(٥) شرح التسهيل: ١٥/١.

(٦) شرح الكافية الشافية: ١٧١/١.

(٧) ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام: ٣٣، وشرح شذور الذهب للجوجري: ١٥٦/١.

الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة، نحو: نَزَالِ يا هندُ، بمعنى اِنْزِلِي، فليست بفعل أمرٍ»[١].

٥- **اتّصاله بألف الاثنين**، نحو: اكْتُبَا.

٦- **اتّصاله بواو الجماعة**، نحو: اكْتُبُوا.

٧- **اتّصاله بنون النسوة**، نحو: اكْتُبْنَ.

قال ابن الخبّاز عن العلامات الثلاث الأخيرة: «ومنها: ألفه، كـ (فَعَلَا)، و (يفعلان)، و (تفعلان)، و (افْعَلَا)، ومنها: واوه، كـ (فَعَلُوا)، و (يفعلون)، و (تفعلون)، و (افْعَلُوا)... ومنها: نونه، كـ (فَعَلْنَ)، و (يَفْعَلْنَ)، و (تَفْعَلْنَ)... والألف والواو والنون تتّصل بالماضي والمضارع والأمر»[٢]. وقال ابن مالك: «ولحوق ضمائر التثنية والجمع يشترك فيها الثلاثةُ»[٣].

هذا ما أمكنني الوقوف عليه من علامات الفعل العامّة والخاصّة.

المبحث الثالث: أحكام وفوائد.

هذه بعض الأحكام والفوائد المتعلّقة بعلامات الفعل ممّا وقفت عليه في كتب النحويّين:

- **عدد علامات الفعل العامّة.**

تفاوت النحويّون في ذكر عدد علامات الفعل العامّة، فمنهم مَن ذكر علامةً واحدةً[٤]، ومنهم مَن ذكر علامتين[٥]، ومنهم مَن ذكر ثلاثَ علاماتٍ[٦]،

(١) شرح شذور الذهب: ٤٦.

(٢) النهاية في شرح الكفاية: ١/١١٩-١٢٠.

(٣) التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب: ٣٣٠.

(٤) ينظر: الأصول: ١/٤٠.

(٥) ينظر: الجمل للزجّاجي: ٢، واللمع: ٧، والبديع في علم العربية: ١/١١.

(٦) ينظر: التفاحة في النحو: ١٤، وشرح ملحة الإعراب: ٧-٨.

ومنهم مَن ذكر خمسًا[١]، ومنهم مَن ذكر عشرًا[٢]، ومنهم مَن ذكر خمسَ عشرةَ[٣]، ومنهم مَن أوصلها إلى عشرين[٤]، ومنهم بين ذلك[٥].

قال ابن جنّي: «والفعلُ: ما حسُنَ فيه (قد)، أو كان أمرًا»[٦].

وقال الحيدرة اليمني: «وعلاماتُ الفعلِ أربعَ عشرةَ علامةً: من أوّله سبعٌ... ومن آخره ثلاثٌ... ومن جُمْلَتِه ثلاثٌ... ومن معناه واحدةٌ...»[٧].

وقال ابن يعيش الصنعاني: «وأمّا كم علاماتُه؟ فهي عشرون علامةً، تُلتمس من أوّله، وآخره، وجُمْلَتِه، ومعناه، فالتي من أوّله إحدى عشرةَ علامةً... والتي من آخره ثلاثٌ... والتي من جُمْلَتِه خمسٌ... والتي من معناه واحدةٌ...»[٨].

وقال السيوطي: «جمعُ ما ذكره الناسُ من علامات الفعل بضعَ عشرةَ علامةً...»[٩]. وذكر منها أربعَ عشرةَ علامةً.

- **حكم اجتماع علامتين.**

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٧٤/١-٧٥، وشرح اللمع لابن برهان: ٤/١، واللباب: ٤٩/١-٥٠.

(٢) ينظر: الفصول الخمسون: ٥٢.

(٣) ينظر: شرح ألفيّة ابن معطٍ للرعيني: ١٢٠.

(٤) ينظر: التهذيب الوسيط في النحو: ٣٩.

(٥) ينظر: الفوائد والقواعد: ٢١-٢٣، وشرح المقدّمة المحسبة: ٢١٢/١-٢١٤، والجمل للجرجاني: ٥، والمفصّل: ٢٤٣، وأسرار العربية: ١١، وكشف المشكل: ١٩٨/١-١٩٩، والبديع في الإعراب: ٢٤، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة: ٢١١/١-٢١٣، والأشباه والنظائر: ٢٢/٢.

(٦) اللمع: ٧.

(٧) كشف المشكل: ١٩٨/١-١٩٩.

(٨) التهذيب الوسيط: ٣٩.

(٩) الأشباه والنظائر: ٢٢/٢.

قال ابن جمعة: «واعلمْ أن كلَّ خاصيّ نوعٍ إمّا أن يتّفقا، أو أن يختلفا، فإن اتّفقا امتنع اجتماعُهما، كالألف واللام والإضافة في الاسم، والسين وسوف في الفعل، وإن اختلفا، فإن تضادَّا لم يجتمعا، كالتنوين والإضافة في الاسم، و (سوف) وتاء التأنيث في الفعل؛ لأن (سوف) تقتضي المستقبل، والتاء تقتضي الماضي، وإن لم يتضادَّا جاز اجتماعُهما، كالألف واللام والتصغير، و (قد) وتاء التأنيث»[١].

● **الاكتفاء بعلامة واحدة لتمييز نوع الكلمة.**

يكفي علامةٌ واحدةٌ للتمييز بين اسمية الكلمة وفعليتها، ولا يلزم وجود جميع العلامات الخاصّة بهما، وقد توجد علامتان فأكثر في الكلمة، قال ابن الخبّاز: «ويُكتفى في الدلالة على أن الكلمةَ اسمٌ أو فعلٌ بعلامةٍ واحدةٍ؛ لأن تلك العلامةَ لا يصحّ وجودُها إلّا بعد صحّة تلك الحقيقة، وأنها ملائمةٌ لها. وقد تُوجد علامتان فصاعدًا»[٢].

● **الاكتفاء بصلاحية قبول الكلمة للعلامة دون وجودها فيها.**

لا يُشترط وجود العلامة في الكلمة لتمييز نوعها، بل يكفي أن تكون هناك صلاحيةٌ لقبولها، قال الأشموني: «لا يُشترط لتمييز هذه العلامات وجودُها بالفعل، بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحيةٌ لقبولها»[٣].

● **تقسيم علامات الفعل من حيث العمل وعدمه.**

بعضّ النحويّين قسّم علامات الفعل إلى نوعين: لفظية، ومعنوية، واللفظية إمّا أن تكون في أوّل الفعل، أو في أوسطه، أو في آخره، كما ذكرت قبلُ، ومنهم

---

(١) شرح ألفيّة ابن معطٍ لابن جمعة: ٢١٣/١–٢١٤. وينظر: شرح ألفيّة ابن معطٍ لابن النحوية: ٧٠/١.

(٢) النهاية في شرح الكفاية: ٧١/١.

(٣) شرح الأشموني: ٢٢/١.

مَن قسّم العلامات التي تكون في أوّله إلى عاملة، وغير عاملة، قال ابن جمعة الموصلي: «واعلمْ أن علامات الفعل لفظية ومعنوية كما ذُكر في الاسم، فاللفظية في أوّله، وأوسطه، وآخره، أمّا التي في أوّله فعاملةٌ وغيرُ عاملةٍ، وغيرُ العاملةِ قسمان: مشتركٌ بين الماضي والمضارع، نحو: (قد)، و (لو) على الأكثر... ومختصٌّ، كحرفي الاستقبال، وهما (السينُ)، و (سوف)... وحروفُ المضارعةِ... وأمّا العاملةُ: فإمّا ناصبٌ، نحو: لن يقومَ، من النواصب وشبهه، وإمّا جازمٌ، كـ (لام) الأمر، و (لا) في النهي، وحرف الشرط»[1].

● **نَظْمُ علامات الفعل.**

نَظَمَ بعض العلماء علامات الفعل، أو بعضها، منهم: الحريري في قوله:

وَالفِعْلُ مَا يَدْخُلُ (قَدْ) وَ عَلِيهِ، مِثْلُ: بَانَ أَو يَبِينُ
أَو لَحِقَتْهُ تُاءُ مَنْ يُحَدِّثُ كَقَولِهِمْ فِي (لَيسَ): لَسْتُ أَنْفُثُ
أَو كَانَ أَمْرًا ذَا اشْتِقَاقٍ، وَمِثْلُهُ: اُدْخُلْ، وَانْبَسِطْ، وَاشْرَبْ،

ومنهم: ابن مُعْطٍ في قوله:

وَالفِعْلُ بـ (السِّينِ) وَ وَ (الأَمْرُ) وَ (النَّهْيُ) وَ (قَدْ) إِنْ

ومنهم: ابن الحاجب في قوله:

خَصَائِصُ الفِعْلِ دُخُولُ (السِّينِ) وَنَحْوُ (تَا) فَعَلْتَ بِالسُّكُونِ[4]

ومنهم: ابن مالك في قوله:

---

(١) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة: ٢١٣/١. وينظر: شرح الكافية لابن جمعة: ٤٨٩/٢.

(٢) شرح ملحة الإعراب: ٦-٨.

(٣) الدرّة الألفيّة: ١٨.

(٤) شرح الوافية نظم الكافية: ٣٣٧.

بِـ (تَا) فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَ (يَا) وَ (نُونِ) أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي
سِوَاهُمَا الحَرْفُ كـ (هَلْ) وَ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَيَشَمْ
وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِـ (التَّا) مِزْ بِـ (النُّونِ) فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ

ومنهم: زين الدين الآثاري في قوله:

أَوَّلُهَا (سِيْنٌ) وَ (سَوفَ)، (قَدْ) وَ (التَّاءُ) وَ (النُّونُ) وَ (يَا) الانْثَى
فَـ (التَّاءُ) لِلْمَاضِي بِلَا مُنَازِعِ وَ (لَمْ) لِفِعْلٍ مُعْرَبٍ مُضَارِعِ
يَصْلُحُ لِلْحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ مَا لَمْ يَنَلْ تَنَفُّسَ الافْعَالِ
وَخُصَّ بِالتَّنْفِيسِ مَا يُسْتَقْبَلُ بـ (السِّينِ) أَو (سَوفَ) عَلَيهِ تَدْخُلُ
وَ (قَدْ) لِمَاضِيها وَلِلْمُضَارِعِ وَ(النُّونُ) لِلْأَمْرِ أَوِ المُضَارِعِ
كَذَلِكَ (اليَاءُ) الضَّمِيرُ فِي صَالِحَةٌ لِلْأَمْرِ وَالمُسْتَقْبَلِ[٢]

وقوله في موضع آخر:

وَالفِعْلُ بـ (التَّا) مَاضِيًا وَ (يَا) أَمْرًا وَبـ (السِّينِ) وَ (سَوفَ)

ومنهم: جلال الدين السيوطي في قوله:

وَالفِعْلُ مَا ضَارَعَ بِـ (السِّينِ) وَ وَ (تَاءِ) أُنْثَى سَكَنَتْ مَاضٍ كَعَمْ
وَالأَمْرُ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ الطَّلَبُ مَعَ قَبُولِ (يَاءِ) مَنْ تُخُاطَبُ[٤]

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبعد:

(١) الألفيّة: ١.

(٢) ألفية الآثاري: ٦١.

(٣) لسان العرب في علوم الأدب: ٢٧.

(٤) ألفيّة السيوطي النحوية: ٣.

فابنتهاء هذه الرحلة العلمية التي قضيتها في رحاب هذا البحث، خرجت بالنتائج الآتية:

١- للفعل علاماتٌ تميّزه، وخواصُّ يُعرف بها، بعضُها عامٌّ يدخل على أزمنته الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، وبعضُها خاصٌّ بزمنٍ دون آخر، وبعضها يشترك فيها زمنان.

٢- تمييز الشيء عن غيره قد يكون بالحدّ، وقد يكون بالعلامة، والتمييز بالحدّ أضبط وأتمّ؛ لاطّراده وانعكاسه، أمّا العلامة فتطّرد، ولا تنعكس، وقد يُختار التمييز بالعلامة دون الحدّ؛ تيسيرًا وتسهيلًا على المتعلِّم.

٣- اكتفى بعض النحويّين في التعريف بالشيء بذكر حدّه دون علاماته، أو العكس، وربّما جمع بعضهم بين الاثنين؛ إذ قد يظهر للمتعلِّم التمييز في أحدهما دون الآخر.

٤- فرّق العلماءُ بين دلالة الحدّ ودلالة العلامة بأمورٍ ذكرتها في التمهيد للبحث.

٥- لم أقف – حسب علمي – على حديثٍ خاصٍّ عند علامات الفعل عن علماء النحو المتقدّمين، ولعلّ أوّل من خصّها بذلك أبو جعفر النحّاس في كتابه (التفاحة في النحو)، وأبو القاسم الزجّاجي في كتابه (الجمل).

٦- كثيرٌ من النحويّين قصروا حديثهم على علامات الفعل العامّة دون الخاصّة، واقتصر بعضهم على ذكر بعضها على الرغم من كثرتها؛ وذلك لشهرتها، وكثرة استعمالها.

٧- العلامات التي تدلّ على الفعل كثيرة، وهي نوعان: لفظية، ومعنوية، والعلامات اللفظية تختلف مواقعها منه، فإمّا أن تكون في أوّله، وإمّا أن تكون في أوسطه، وإمّا أن تكون في آخره، ومن النحويّين مَن قسّم العلامات التي تكون في أوّل الفعل إلى عاملة، وغير عاملة.

٨- تفاوت النحويّون في ذكر عدد علامات الفعل العامّة، فمنهم مَن ذكر علامةً واحدةً، ومنهم مَن ذكر علامتين، ومنهم مَن ذكر ثلاثَ علاماتٍ، ومنهم مَن ذكر خمسًا، ومنهم مَن ذكر عشرًا، ومنهم مَن ذكر خمسَ عشرةَ، ومنهم مَن أوصلها إلى عشرين، ومنهم بين ذلك. وقد بلغت علامات الفعل العامّة التي توصّلت إليها في هذا البحث ستّةً وعشرين علامةً، اللفظية منها سبعَ عشرةَ علامةً، والمعنوية تسعُ علاماتٍ.

٩- تفاوتوا أيضًا في ذكر عدد علامات الفعل الماضي، فمنهم مَن ذكر علامةً واحدةً، ومنهم مَن ذكر علامتين، ومنهم مَن ذكر ثلاثًا، ومنهم مَن ذكر خمسًا. وقد بلغت علاماته التي توصّلت إليها في هذا البحث تسعَ علاماتٍ.

١٠- تفاوتوا أيضًا في ذكر عدد علامات الفعل المضارع، فمنهم مَن ذكر علامةً واحدةً، ومنهم مَن ذكر علامتين، ومنهم مَن ذكر ثلاثًا، ومنهم مَن ذكر أربعًا، ومنهم مَن ذكر خمسًا، ومنهم مَن أوصلها إلى إحدى عشرةَ علامةً. وقد بلغت علاماته التي توصّلت إليها في هذا البحث سبعَ عشرةَ علامةً.

١١- تفاوتوا أيضًا في ذكر عدد علامات فعل الأمر، فمنهم مَن ذكر علامةً واحدةً، ومنهم مَن ذكر علامتين، ومنهم مَن ذكر ثلاثًا، ومنهم مَن ذكر أربعًا. وقد بلغت علاماته التي توصّلت إليها في هذا البحث سبعَ علاماتٍ.

١٢- من النحويّين مَن زاد في أحد كتبه على ما ذكره من علاماتٍ في كتابٍ آخرَ له.

١٣- بعض النحويّين أطلق العلامة، وبعضهم قيّدها بشرط، مثل: دلالة الفعل على الأمر والنهي.

١٤- يكفي علامةٌ واحدةٌ للتمييز بين اسمية الكلمة وفعليتها، ولا يلزم وجود جميع العلامات الخاصّة بهما، وقد توجد علامتان فأكثر في الكلمة.

١٥- لا يُشترط وجود العلامة في الكلمة لتمييز نوعها، بل يكفي أن تكون هناك صلاحيةٌ لقبولها.

١٦- بعض العلماء نَظَمَ علامات الفعل، أو بعضها، ومنهم: الحريري، وابن معطٍ، وابن الحاجب، وابن مالك، والآثاري، والسيوطي.

الحمد لله أوّلًا وآخرًا، وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع:

أوّلًا: الرسائل العلمية:

١- التحفة الشافية في شرح الكافية، تقي الدين النيلي، رسالة دكتوراه، ت/ إمام حسن الجبوري، كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر: القاهرة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢- التحفة نقد وتعليق على كافية ابن مالك، أملاه/ جمال الدين بن مالك، وجمعه/ بدر الدين بن جماعة، رسالة ماجستير، ت/ أحمد علي قائد المصباحي، كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

٣- شرح ألفيّة ابن معطٍ، أبو جعفر الرعيني، (السفر الأوّل)، رسالة دكتوراه، ت/ حسن محمد عبد الرحمن أحمد، كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٤- شرح الكافية في النحو، منصور بن فلاح اليمني، رسالة دكتوراه، ت/ نصّار بن محمد حميد الدين، كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، ١٤٢١-١٤٢٢هـ.

٥- الكافي شرح الهادي، أبو المعالي عزّ الدين الزنجاني، رسالة دكتوراه، ت/ محمود فجّال يوسف، كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر: القاهرة، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٦- كتاب الركنيّ في تقوية الكلام النحوي، ركن الدين علي بن أبي بكر الحَديثي، (القسم الأوّل حتى نهاية عطف البيان)، ت/ يوسف حسن أحمد عمرو، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية بجامعة أمّ درمان الإسلامية، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٧- الكتاب الركنيّ في تقوية كلام النحوي، ركن الدين علي بن أبي بكر الحَديثي، (من باب الفعل إلى آخر الكتاب)، ت/ محمد بن مرعي الحازمي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، ١٤٣٤-١٤٣٥هـ.

٨- الهداية في شرح الكفاية، شعبان بن محمد الآثاري، (من بداية الاسم المضمر إلى نهاية إعراب الفعل الصحيح)، ت/ سعيد بن علي الغامدي، كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، ١٤٢٠/١٩٩٩م.

ثانيًا: الكتب المطبوعة:

٩- إتمام الدراية لقرّاء النقاية، جلال الدين السيوطي، ت/ الشيخ إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٠- الأزهار الصافية في شرح المقدّمة الكافية، يحيى بن حمزة العلوي اليمني، ت/ أ.د. شريف النجّار، و أ.د. علي الشهري، دار السلام: القاهرة، ط (١)، ١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م.

١١- أسرار العربية، أبو البركات بن الأنباري، ت/ محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقّي: دمشق، لا ط، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.

١٢- الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، ت/ عبد الإله نبهان وزملائه، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
١٣- الأصول في النحو، أبو بكر بن السرّاج، ت/ د. عبد المحسن الفتلي، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (٣)، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
١٤- ألفيّة الآثاري المسمّاة بـ (كفاية الغلام في إعراب الكلام)، زين الدين شعبان الآثاري، ت/ د. زهير زاهد، و أ. هلال ناجي، مكتبة النهضة العربية، وعالم الكتب: بيروت، ط (١)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
١٥- ألفيّة السيوطي النحوية المسمآّة بـ (الفريدة)، جلال الدين السيوطي، دار إحياء الكتب العربية: مصر، لا ط، لا ت.
١٦- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: بيروت، لا ط، لا ت.
١٧- الإيضاح في شرح المفصّل، ابن الحاجب، ت/ د. موسى بنّاي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق، مطبعة العاني: بغداد، لا ط، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
١٨- البديع في الإعراب، محمد بن مسعود الغزنوي، نسخ وتصحيح/ جابر السريّع، نسخة رقمية، ١٤٤٣هـ.
١٩- البديع في علم العربية، مجد الدين بن الأثير، ت/ د. فتحي علي الدين، و د. صالح بن حسين العايد، مركز إحياء التراث الإسلامي: جامعة أمّ القرى – مكّة المكرّمة، ط (١)، ١٤٢٠-١٤٢١هـ.
٢٠- البسيط في شرح الكافية، ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الإستراباذي، ت/ د. حازم سليمان الحلّي، المكتبة الأدبية المختصّة: قم، ط (١)، ١٤٢٧هـ.

٢١- تاج العروس من جواهر القاموس، السَّيِّد محمد مرتضى الزَّبيدي، وزارة الإرشاد والأنباء: الكويت، ت/ عبد الستّار أحمد فرّاج وزملائه، ط (١)، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

٢٢- التبصرة والتذكرة، أبو محمد الصيمري، ت/ د. فتحي أحمد علي الدين، دار الفكر: دمشق، ط (١)، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٢٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك الأندلسي، ت/ محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي: القاهرة، لا ط، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٢٤- التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، ت/ د. عبد الفتّاح بحيري إبراهيم، ط (١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٢٥- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، بدر الدرين الدماميني، ت/ د. محمد بن عبد الرحمن المفدّى، ط (١)، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢٦- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، ت/ إبراهيم الأبياري، دار الريّان للتراث، لا ط، ١٤٠٣هـ.

٢٧- التفاحة في النحو، أبو جعفر النحّاس، ت/ كوركيس عوّاد، مطبعة العاني: بغداد، لا ط، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

٢٨- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيس، ت/ أ.د. علي محمد فاخر وزملائه، دار السلام: القاهرة، ط (١)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٢٩- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، ت/ عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة: القاهرة، لا ط، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

٣٠- التهذيب الوسيط في النحو، ابن يعيش الصنعاني، ت/ د. فخر صالح قدّارة، دار الجيل: بيروت، ط (١)، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٣١- توجيه اللمع، ابن الخبّاز الموصلي، ت/ أ. د. فائز فارس، دار السلام: القاهرة، ط (٢)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٣٢- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، ابن أمّ قاسم المرادي، ت/ أ.د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي: القاهرة، ط (١)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٣٣- الجامع الصغير في النحو، ابن هشام الأنصاري، ت/ د. أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي: القاهرة، لا ط، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٣٤- الجمل، عبد القاهر الجرجاني، ت/ علي حيدر، دار الحكمة: دمشق، لا ط، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٣٥- الجمل في النحو، أبو القاسم الزجّاجي، ت/ د. علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ودار الأمل: إربد، ط (١)، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٣٦- جمهرة اللغة، ابن دُرَيد، ت/ د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين: بيروت، ط (١)، ١٩٨٧م.

٣٧- الجنى الداني في حروف المعاني، ابن أمّ قاسم المرادي، ت/ د. فخر الدين قباوة، و أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٣٨- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، محمد الخضري، دار الفكر: بيروت، لا ط، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٣٩- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، محمد بن علي الصبّان، ت/ طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية: القاهرة، لا ط، لا ت.

٤٠- الدرّة الألفيّة = ألفيّة ابن معطٍ في النحو والصرف والخطّ والكتابة، يحيى بن عبد المعطي الزواوي المغربي، ت/سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة: القاهرة، لا ط، ٢٠١٠م.

٤١- دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي نكري، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٤٢- ديوان رؤبة بن العجّاج، عُني بتصحيحه وترتيبه/ وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة: الكويت، لا ط، لا ت.
٤٣- شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك المسمَّى (منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك)، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط (٢)، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م.
٤٤- شرح ألفيّة ابن معطٍ، ابن جمعة الموصلي، ت/ د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي: الرياض، ط (١)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٤٥- شرح التسهيل، ابن مالك الأندلسي، ت/ د. عبد الرحمن السَّيِّد، و د. محمد بدوي المختون، دار هجر: القاهرة، ط (١)، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٤٦- شرح التسهيل، (القسم النحوي)، ابن أمّ قاسم المرادي، ت/ محمد عبد النبي محمد عبيد، مكتبة الإيمان: المنصورة، ط (١)، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٤٧- شرح جمل الزجّاجي، ابن بابشاذ، ت/ أ.د. علي توفيق الحمد، عالم الكتب الحديث: إربد، ط (١)، ٢٠١٦م.
٤٨- شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف الإشبيلي، (من الأوّل حتى نهاية باب المخاطبة)، ت/ د. سلوى محمد عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، ط (١)، ١٤١٩هـ.
٤٩- شرح جمل الزجّاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي، ت/ د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب: بيروت، ط (١)، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٥٠- شرح شذور الذهب، محمد بن عبد المنعم الجوجري، ت/ د. نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية: المدينة المنوّرة، ط (١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٥١- شرح شذور الذهب في معرفة كلام الذهب، ابن هشام الأنصاري، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير: القاهرة، لا ط، ٢٠٠٤م.
٥٢- شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث: القاهرة، ط (٢٠)، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م
٥٣- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، ابن مالك الأندلسي، ت/ عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني: بغداد، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
٥٤- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام الأنصاري، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة طيبة: المدينة المنوّرة، ط (١)، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٥٥- شرح الكافية، رضي الدين الإستراباذي، ت/ د. حسن بن محمد الحفظي، و د. يحيى بشير مصري، إدارة الثقافة والنشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، ط (١)، ١٤١٤-١٤١٧هـ/١٩٩٣-١٩٩٦م.
٥٦- شرح كافية ابن الحاجب، ابن جمعة الموصلي، ت/ د. علي الشوملي، دار الكندي للنشر والتوزيع، ودار الأمل: إربد، ط (١)، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٥٧- شرح كافية ابن الحاجب المسمّى بـ (الفوائد الضيائية)، نور الدين الجامي، ت/ د. أسامة طه الرفاعي، دار الآفاق العربية: القاهرة، ط (١)، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
٥٨- شرح الكافية الشافية، ابن مالك الأندلسي، ت/ د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي: جامعة أمّ القرى – مكّة المكرّمة، ودار المأمون للتراث: دمشق، ط (١)، ١٤٠٢هـ.
٥٩- شرح لباب الألباب في علم الإعراب، محمد بن بير علي البركلي، ت/ د. حمدي الجبالي، نابلس – فلسطين، لا ط، ١٩٩٧م.

٦٠- شرح اللمع، ابن برهان العكبري، ت/ د. فائز فارس، الكويت، ط (١)، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٦١- شرح اللمع، أبو الحسن الأصفهاني، ت/ د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، إدارة الثقافة والنشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، لا ط، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
٦٢- شرح المفصّل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية: القاهرة، لا ط، لا ت.
٦٣- شرح ملحة الإعراب، أبو محمد الحريري، ت/ د. فائز فارس، دار الأمل: إربد، ط (١)، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
٦٤- شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب، ت/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز: مكّة المكرّمة والرياض، ط (١)، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٦٥- شرح المقدّمة المحسبة، ابن بابشاذ، ت/ خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية: الكويت، ط (١)، ١٩٧٧م.
٦٦- شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، ت/ د. موسى بنّاي العليلي، مطبعة الآداب: النجف، لا ط، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٦٧- صحيح مسلم، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجّاج النيسابوري، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية: القاهرة، لا ط، لا ت.
٦٨- الصفوة الصفيّة في شرح الدرّة الألفيّة، تقي الدين النيلي، ت/ أ.د. محسن العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي: جامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، ط (١)، ١٤١٩-١٤٢٠هـ.
٦٩- الغرّة المخفيّة في شرح الدرّة الألفيّة، ابن الخبّاز الموصلي، ت/ حامد محمد العبدلي، دار الأنبار: بغداد، لا ط، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٧٠- فتح ربّ البريّة في شرح نظم الآجروميّة، شرح/ الشيخ أحمد بن عمر الحازمي، مكتبة الأسدي: مكّة المكرّمة، ط (١)، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٧١- الفصول الخمسون، ابن معطٍ، ت/ محمود الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه: القاهرة، لا ط، ١٩٧٧م.

٧٢- الفوائد والقواعد، عمر بن ثابت الثمانيني، ت/ د. عبد الوهاب الكحلة، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (١)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٧٣- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، الهيئة المصرية العامّة للكتاب: القاهرة، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، نسخة مصوّرة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ.

٧٤- قواعد المطارحة في النحو، ابن إياز البغدادي، ت/ د. يس أبو الهيجاء وزميليه، دار الأمل: إربد، لا ط، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٧٥- الكافية في النحو، ابن الحاجب، ت/ د. طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع: جدّة، ط (١)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٧٦- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت/ د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة هلال، لا ط، لا ت.

٧٧- كشف المشكل في النحو، الحيدرة اليمني، ت/ د. هادي عطيّة مطر، مطبعة الإرشاد: بغداد، ط (١)، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٧٨- الكلّيات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء الكفوي، ت/ د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (٢)، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٧٩- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، ت/ غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر: بيروت، ودار الفكر: سورية، ط (١)، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٨٠- لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، دار صادر: بيروت، ط (٣)، ١٤١٤هـ/١٩٩٠م.

٨١- لسان العرب في علوم الأدب = ألفيّة العربية، زين الدين شعبان الآثاري، اعتنى بها/ عماد عبد الله الأيدا، ومحمد منصور الأيدا، لا ط، لا ت.

٨٢- اللمحة في شرح الملحة، محمّد بن الحسن الصايغ، ت/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية: المدينة المنوّرة، ط (١)، ١٤٢٤هـ.

٨٣- اللمع في العربية، ابن جنّي، ت/ د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية: الكويت، لا ط، لات.

٨٤- المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية، محمد بن علي الجرجاني، ت/ د. مصطفى محمود أبو السعود، المكتبة الخيرية: القاهرة، ط (١)، ١٤٤٥هـ/٢٠٢٤م.

٨٥- المتّبع في شرح اللمع، أبو البقاء العكبري، ت/ د. عبد الحميد حمد الزوي، جامعة قار يونس: بنغازي، ط (١)، ١٩٩٤م.

٨٦- متن ألفيّة ابن مالك، ضبط وتعليق/ د. عبد اللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة: الكويت، ط (١)، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٨٧- مجمع الأمثال، أحمد بن محمد الميداني، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنّة المحمدية، لا ط، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.

٨٨- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ابن سيدة، ت/ د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٨٩- المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشّاب، ت/ علي حيدر، لا ط، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٩٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد الفيّومي، ت/ د. عبد العظيم الشاوي، دار المعارف: القاهرة، ط (٢)، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٩١- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير اللبدي، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ودار الفرقان: عمّان، ط (١)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م

٩٢- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ت/ عبد السلام هارون، دار الجيل: بيروت، لا ط، لا ت.

٩٣- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار التحرير للطبع والنشر، لا ط، ١٩٨٩م.

٩٤- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومكتبة الشروق الدولية، ط (٤)، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٩٥- المغني في النحو، منصور بن فلاح اليمني، ت/ عبد الرزّاق عبد الرحمن السعدي، دار الشؤون الثقافية العامّة: بغداد، ط (١)، ١٩٩٩م.

٩٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ت/ د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر: دمشق، ط (١)، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

٩٧- المفصّل في علم العربية، أبو القاسم الزمخشري، ت/ د. فخر صالح قدّارة، دار عمّار: عمّان، ط (١)، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٩٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق الشاطبي، ت/ د. عبد الرحمن العثيمين وزملائه، مركز إحياء التراث الإسلامي: جامعة أمّ القرى – مكّة المكرّمة، ط (١)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٩٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفيّة، بدر الدين العيني، ت/ أ.د. علي محمد فاخر وزميليه، دار السلام: القاهرة، ط (١)، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

١٠٠- النهاية في شرح الكفاية، ابن الخبّاز الموصلي، ت/ د. عبد الجليل محمد العبادي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي: القاهرة، لا ط، ٢٠٠٩م.

١٠١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ت/ أ. عبد السلام هارون، و أ.د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب: القاهرة، لا ط، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.